بنك البلاد
Bank Albilad
المركز السعودي للمسؤولية الاجتماعية
Saudi Center CSR
منهج
الوعي المالي وثقافة الإدخار
أول منهج دراسي لاصفي يدرس في عدد من الجامعات
و المدارس للإسهام في تحقيق رؤية 2030
#منهج_الإدخار
ثانوي - جامعي
#البلاد_مبادرة
برنامج المسؤولية المجتمعية
رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

بنك البلاد
Bank Albilad

حساب البلاد...

حساب بنكي بعوائد مالية
مع إمكانية تنفيذ العمليات
عبر جميع القنوات الإلكترونية

تنفيذ جميع العمليات على
الحساب بأي وقت

*تطبق الشروط والاحكام

* خاضع لرقابة وإشراف مؤسسة النقد العربي السعودي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ادخارك اليوم
يريحك دوم
08:15
المصاريف الشهرية
منزل جديد
سيارة جديدة
مصاريف أخرى
مصاريف الدراسة
مصاريف السفر
حقق أهدافك المالية

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة	01
كلمة رئيس مجلس إدارة بنك البلاد	03
الدرس الأول : الادخار ورؤية ٢٠٣٠	05
الدرس الثاني : الادخار ثقافة وأسلوب حياة	13
الدرس الثالث : طرق الادخار العالمية	21
الدرس الرابع : أفضل طرق الإدخار الحديثة	29
الدرس الخامس : الادخار ممارسات يومية	37
الدرس السادس : الادخار من أجل الاستثمار	45
الدرس السابع : الجهات التي تسهم في ترسيخ ثقافة الادخار	53
الدرس الثامن : خطوات عملية للادخار و الاستثمار	61
الدرس التاسع : المستقبل من خلال الادخار	69
الدرس العاشر : في اليوم العالي للادخار.. جهود متكاملة لتنمية الوعي المالي	77
الدرس الحادي عشر : الادخار في بنك البلاد	83

المقدمة

منهج الوعي المالي وثقافة الإدخار يعتبر أول منهج دراسي (لاصفي) ينفذ في عدد من الجامعات والمدارس في المملكة لرفع نسبة ثقافة الادخار تحقيقاً لأحد أهداف رؤية ٢٠٣٠: رفع نسبة ثقافة الادخار لدى الأسر السعودية من ٦٪ إلى ١٠٪ من تنفيذ المركز السعودي للمسؤولية الاجتماعية ورعاية بنك البلاد . حيث تم تصميم منهج خاص محكم بإشراف عدد من الأكاديميين (لرفع نسبة ثقافة الادخار والوعي المالي) لدى الطلاب والطالبات ووضع خطة دراسية خارج وقت المواد الدراسية الرسمية لمدة حصة دراسية مرة واحدة لكل اسبوع على مدار الفصل الدراسي الحالي ٢٠٢٠م بواقع ١٠حصص تعليمة لكل مدرسة وجامعة يقدمها مدربين محترفين ومؤهلين بشكلٍ مميز وبعد انتهاء البرنامج يعمل اختبار على جميع ما تم دراسته في المادة والناجحون سيتم تتويجهم بمكافئات مالية للأوائل ، كما سيتم عمل (هاكثون) خاص للمشاركين في المنهج الدراسي لمدة ٣ ايّام بحيث يتم فيه عصف ذهني لعدد من الأفكار الخاصة بثقافة الادخار ويتم الاعلان عن أفضل الأفكار وتمويلها وتنفيذها بالاضافة الى تمكين الأوائل وتأهليهم ليكونوا مدربين في هذا المجال بعد انتهاء البرنامج.

والحاصلون على المراكز الأولى بعد الاختبار النهائي، سيحصلون على:-

- المركز الاول: ١٠ الاف ريال
- المركز الثاني: ٧ الاف ريال
- المركز الثالث: 5 الاف ريال
- المركز الرابع: ٣ الاف ريال
- المركز الخامس وحتى العاشر: ١٠٠٠ ريال لكل فائز.
- بالاضافة الى جوائز اسبوعية في كل جامعة ومدرسة وشهادات معتمدة.

ويهدف المنهج إلى:

- تفعيل العملية التعليمية اللاصفية في خدمة اهداف رؤية ٢٠٣٠ وتوصيل رسائلها للطلاب والطالبات بشكل مباشر في أماكنهم التعليمية.
- الوصول للهدف مباشرة من خلال تدرسيهم وتدريبهم ضمن المسار الدراسي والخطط التعليمية للنشاط وتزويدهم بمهارات جديدة في حياتهم بعيداً عن التقليدية.
- تفعيل البرامج اللاصفية لمنح الطلاب والطالبات عدداً من المهارات الحياتية وايضاً مايخدم رؤية ٢٠٣٠ بواقع ملموس للإسهام في جودة الحياة.
- تمكين الطلاب والطالبات من التثقيف المالي الذي يسهم في توعيتهم للجوانب المالية في شؤون حياتهم والذي يسهم في مواجهة ظروف الحياة والتسلح لأي حدث طارئ.
- فتح الآفاق المعرفية لدى الطلاب والطالبات وهم على كراسي الدراسة لكي يتزودوا بمهارات جديدة تكسبهم ثقة في أدواتهم وقدراتهم.
- تفعيل المسؤولية الاجتماعية للجهة التعليمية التي ستحتضن تدريس هذا المنهج اللاصفي.
- تحقيق واحد من اهم اهداف (وزارة التعليم) وهو الشراكة المجتمعية بما فيه فائدة للوطن والمواطن من خلال تفعيل دور القطاعات الدعم مثل هذه المبادرات .

أ.د عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد

رئيس مجلس إدارة بنك البلاد

كلمة رئيس مجلس إدارة بنك البلاد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبعد ،،

أبنائي و بناتي ،،

يتجلى نور العلم كمنهج للحياة في خدمته للمجتمع وتحسينه للواقع، بنشر الوعي والثقافة والمعرفة، ولا تنحصر مسئولية ترسيخ ذلك في الدولة والجهات التعليمية بل يعد أيضا -كمسئولية مجتمعية - من مسئوليات كافة عناصر المجتمع أفراد ومؤسسات، ويشمل ذلك الحث على الادخار وثقافته بوصفه نظام تأميني ذاتي يساعد في تحقيق استدامة الحياة لنا وللأجيال القادمة، ويساهم في دعم الحاضر للمستقبل، وتسخير وقت الوفرة والرخاء لوقت الندرة والحاجة، تفاديا لصعوبات الحياة. كما أن الادخار استثمار ونماء لما يدره من ربح مشروع حال توظيفه في منتجات مصرفية ادخارية شرعية.

هذا وقد حرص بنك البلاد منذ تأسيسه من خلال برنامجه للمسؤولية المجتمعية «البلاد مبادرة» على تعزيز الوعي المالي وثقافة الادخار بتقديم خدمات ومنتجات مصرفية ادخارية مبتكرة تناسب كافة أعمار العملاء.

و تأكيدا لدعمه لمبادرة «الوعي المالي وثقافة الادخار» كإحدى أهم اهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، بادر بنك البلاد بتقديم هذا المنهج الادخاري للطلاب والطالبات بالتعاون مع المركز السعودي للمسؤولية المجتمعية وبدعم من وزارة التعليم ووزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي والجهات ذات الصلة.

في الختام أتقدم لكم بالتحية نيابة عن بنك البلاد، وأشكر الله على اتاحة هذه الفرصة لنكون مشاركين فاعلين بهذه المبادرة كأول منهج دراسي لا صفي يساهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ في ظل قيادة مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ورعايتهما الكريمة للتعليم وتنمية ثقافة الادخار لدى المواطن السعودي وخلق بيئة اقتصادية وطنية متنوعة وفاعلة.

رئيس مجلس إدارة بنك البلاد

أ.د عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد

الدرس الأول

الادخار و رؤية 2030

الدرس الأول :

الادخار و رؤية 2030

يظل الفرد والأسرة هم محور حركة تدوير المال أو تبديده أو حفظه وتنميته، وهم من أهم مصادر توفير الموارد المالية وبشكل مستقر ومضمون، كما أن الموارد المالية تشكل أبرز مقومات تحقيق الرؤية ٢٠٣٠م التي حرصت على تنمية ثقافة الادخار على مستوى الفرد خاصة وأن ادخار الفرد في المملكة العربية السعودية يعتبر من أقل النسب عالميا رغم ارتفاع مستوى دخله، وهذا ينطبق على الفرد كثير من مجتمعات دول الوطن العربي.

وجاء تحفيز الادخار والتمويل والاستثمار ضمن محاور تطوير القطاع المالي في المملكة ويعد هذا البرنامج من أبرز برامج الرؤية ٢٠٣٠حيث يعتبر التخطيط المالي على مستوى الدولة وإدارة المال من الجوانب التي ركز عليها مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز « عراب الرؤية السعودية الثاقبة»، وفي دلالة على اهتمام الرؤية بحياة الأفراد وتطوير أسباب ووسائل الارتقاء بمستوى معيشتهم وتدبير شئونهم المالية جاء التخطيط المالي والادخار في قلب برنامج تطوير القطاع المالي الذي يشكل أحد الأضلع الأساسية للرؤية في بعدها المالي والاقتصادي.

وما جعل الادخار يدخل ضمن اهتمامات الرؤية رغم تركيزها على الجوانب الإستراتيجية للاقتصاد والاستثمار والتحولات الكبرى، هو أن الدراسات أثبتت أن معدل ادخار الأسر السعودية متدني للغاية مقارنة بالمعدل العالمي الذي يبلغ ١٠٪ كحد أدنى لضمان الاستقلالية المالية على المدى الطويل.

إذ يمثل تدني معدل الادخار انعكاساً سلبياً على الاقتصاد العام للدولة، وله أثر سلبي على حياة الفرد والمجتمع، ويترك أثراً على الودائع المصرفية طويلة الأجل وله العديد من الإفرازات التي قد تحدث تشوهات اقتصادية ومشكلات تنموية.

وإدراكاً لانعكاسات تدني معدل الادخار لدى المواطن السعودي، وتحسباً لأي نتائج سلبية قد يقود إليها هذا التدني في مستوى الادخار حرصت الرؤية على تضمين هذا الجانب في ثنايا برامجها وخططها الاقتصادية والمالية وأولت ذلك الاهتمام اللائق، حيث تبدأ التوعية والتثقيف بالادخار من الأسرة مما يستدعي استحداث برامج توعوية مختلفة ومتعددة وذات مراحل تعزز الوعي المالي وترفد ثقافة التخطيط وذلك بتكاتف مختلف الجهات حتى يتم تنفيذها بطريقة احترافية وتتحقق أهدافها بسهولة.

ولا شك أن الفرد هو من يعرف احتياجاته وضروريات حياته ويسعى إلى توفيرها وهو من يملك القدرة على الادخار، لكنه بحاجة إلى من يشجعه ويحفزه لهذه الخطوة، ومن هنا جاءت برامج الرؤية المتعلقة بالتخطيط المالي والاستثماري والادخار متسقة مع هذا المبدأ وتحمل كون مقومات تحفيز الفرد وحثه على الادخار والتخطيط الفردي وجعله متحمساً للادخار ومقتنعا به وجاداً في تنفيذه، ويا حبذا لو تم وضع قاعدة ثابتة للاقتطاع من دخل الفرد لبند الادخار بحيث يكون هذا البند خطاً أحمر يمنع الاقتراب منه مهما كانت الظروف، أي نوع من التوفير الإلزامي الذاتي بقرار نابع من الفرد نفسه وليس من جهة أخرى ملزمة له.

ولهذه الأسباب استهدفت الرؤية رفع نسبة ادخار الأسر السعودية من إجمالي الدخل من ٦٪ إلى المعدل العالمي ١٠٪ وبما أن المجتمع السعودي يعول بشكل أساسي على الرؤية ٢٠٣٠ للانتقال بالبلاد واقتصادها إلى آفاق أرحب في مختلف المجالات وانعكاس ذلك ايجابياً على كافة القطاعات فإن شرائح المجتمع المختلفة تتفاعل خيراً بالبرامج التي تضمنتها الرؤية خاصة في شقها المالي والاقتصادي والاجتماعي لذلك حدث تجاوب كبير من المواطنين وتفاعل ملحوظ مع برنامج التخطيط المالي والادخار وتنامت النظرة الايجابية لدى المجتمع تجاه الادخار وأهميته واعتباره عنصراً مهماً في تحسين مستوى المعيشة وركيزة أساسية في ضبط المنصرفات وإدارة المال وأنه حان الوقت لرفع معدل الادخار تمشياً مع النظرة العالمية واستجابة لأهداف الرؤية .

إن مبدأ الادخار والتوفير واستثمار المال لتنميته لحلحلة المشكلات الطارئة أو التحولات المفصلية أمر دولي اتخذته بعض الدول لتجاوز أزمات مالية أو اقتصادية تحت مسمى سياسة التقشف أو ضبط المنصرفات وتقليصها وهي سياسة معروفة ومنطقية في ظل تقلب الظروف الاقتصادية لأي سبب من الأسباب.

وما وضع برنامج الادخار والاستثمار في صلب الرؤية السعودية إلا لملامسته الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ودوره في الارتقاء بمستوى المعيشة لدى المواطنين وأهميته في تحسين أوضاع المجتمع والاقتصاد الوطني كونه يوفر الكثير من الأموال التي كانت تصرف في بنود هامشية أو غير ضرورية أو غير ملحة وهذه الأموال يمكن إضافتها إلى الودائع المصرفية أو استثمارها في مشاريع تنموية ناجحة أو في أسهم القطاعات الواعدة والنامية وذات القيمة السوقية العالية.

وهذه دلالة على أن مبدأ الادخار أكثر شمولا من مجرد مبلغ من المال تتم تنحيته جانباً للاستفادة منه في وقت الشدة، بل هو سلوك اقتصادي مالي رصين له مردود كبير على الفرد والمجتمع والوطن، وله أثر ملموس في تغيير حياة المجتمع حينما يتقن فنون الادخار ويمارسه باحتراف.

ومن الجوانب التي شملتها رؤية المملكة - التي أشاد بها خبراء الاقتصاد على مستوى العالم مؤكدين أنها نتاج فكر اقتصادي عميق وخبرة ودراية عالية في مجال التخطيط الاقتصادي وتنمية المال وحسن إدارته – أنها أوجدت فرصاً استثمارية واسعة وفي قطاعات جديدة، وذات قيمة عالية ومستقبل زاهر، وهذا بالطبع يتيح المجال للأفراد لاستثمار مدخراتهم والتحول معها إلى عالم المال والأعمال والتدرج في سلم تحسين الأوضاع وطريق جودة الحياة، لاسيما الذين استثمروا في الأسهم خاصة أسهم الشركات العملاقة مثل أرامكو وغيرها.

فالمدخرات يمكن أن تشكل رأس مال يستفاد منه في إنشاء مشاريع تنموية كبيرة تعود بالفائدة على المساهمين والوطن وترفد الاقتصاد الوطني، فالشعوب الرائدة في مضمار الادخار والتي ترسخت لديها هذه الثقافة منذ عقود طويلة هي الآن تمسك بزمام الاقتصاد والمال على مستوى العالم مما يدل على أهمية الادخار ليس للفرد والأسرة وحسب بل على مستوى الاقتصاد ككل وعلى مدى سنوات طويلة، وهذا يدفعنا - بطبيعة الحال – إلى تشجيع كل مبادرات وخطط وبرامج الادخار على مختلف المستويات، وحث المؤسسات والصروح المالية والمرافق ذات الصلة والجهات القادرة على تفعيل هذه الثقافة ونشرها في المجتمع من خلال برامج وخطط وفعاليات تستوعب مضامين الرؤية ومحتواها وتعزز هذا اسلوك لدى الفرد والمجتمع.

الادخار من الأمور المهمة في حياة الفرد والأسرة ، لكونه يشكل ذخيرة مادية للمجتمعات يفيد في تجاوز الأزمات والمشكلات المالية الطارئة، حيث تأتي ظروف غير متوقعة ولم يتم الإعداد لها بالشكل المناسب، وهنا تبرز أهمية الادخار لمواجهة مثل هذه التحديات والطوارئ، كما أن الإنسان بطبيعته تزيد احتياجاته مع تكوين أسرته وزيادة عددها وكبر أبنائه، ولعل من أهم الاحتياجات للإنسان التي ينبغي أن يخطط لها بعناية على سبيل المثال لا الحصر السكن، فشراء مسكن قد لا يتمكن الإنسان من تحقيقه في عام أو عامين أو أكثر، لارتفاع تكلفته مهما كان موقعه، فضلاً عن تبعاته من شراء الأرض والتشييد والتأثيث وما يتعلق بذلك، فهي من الأمور غير المتاحة لقطاع واسع من المواطنين خصوصاً ذوي الدخول الثابتة، مما يتطلب التفكير بطريقة جدية في الادخار واستثمار الأموال المدخرة لمواجهة مثل هذه الحالات.

ومن يتفحص الجوانب الاقتصادية والمالية في «رؤية المملكة» يجدها أكثر حرصاً على توفير بيئة وظروف معيشة أفضل للمواطن في المملكة، وأنها ركزت على نشر ثقافة الادخار، وتحفيز المواطنين على ممارسة هذا السلوك، ووضعت ضمن الخطط إيجاد المناخ المناسب لنمو ونجاح هذه الأفكار والتحولات.

المجتمعات المعاصرة تشهد تقدما مطرداً في كثير من جوانب الحياة، والحياة من حولنا تتطور بشكل متسارع، ومجتمعنا جزء لا يتجزأ من العالم، وما يشهده من تغيرات، وتنافس الشركات العالمية والمحلية في التسويق لمنتجاتها وجذب كثير من المجتمع إلى تلك السلع، جعل المجتمعات أكثر ولعاً بالاستهلاك وشراء تلك السلع والبحث عن أسباب المتعة والترف بمختلف أشكالها وصورها، وتبدو ثقافة الاستهلاك شائعة في كثير من الدول التي لديها وفرة مالية، ويبدو أن سنوات ما عرف اصطلاحاً بالطفرة في دول الخليج وفي السعودية على وجه التحديد، وهذا مؤشر في بعض جوانبه إيجابي، باعتبار أن الأفراد في هذه الدول يشعرون إلى حد ما بالأمان المالي، ما يدفعهم إلى عدم التفكير كثيرا في مسألة احتمال مواجهة أزمة مالية، أو أنه بالإمكان تجاوزها بطرق مختلفة، وذلك بخلاف المجتمعات التي تعيش في أوضاع أقل من ناحية مستوى المعيشة أو التي تعودت على الأزمات وكيفية مواجهتها، ودرجوا على ممارسة الادخار منذ وقت طويل، ويتحسبوا لكل الظروف المتوقعة، وهذا شيء اعتاد عليه الأجداد وتوارثته الأجيال بصور مختلفة وبدرجات مختلفة أيضاً .

الادخار بشكل عام ليس من الضروري أن يكون باباً من أبواب الثراء ووفرة المال بصورة مطلقة، لكنه قد يكون خطوة رئيسة ومهمة نحو ذلك، ومن هنا تأتي أهمية العناية بمسألة إتاحة مجال التنوع في فرص الاستثمار الآمن أو متوسط المخاطر للمجتمع، الذي يمكن أن يعزز جهود الادخار في الوصول إلى حالة الوفرة المالية.

ثقافة الادخار والاستثمار ينبغي أن تلازم الفرد منذ صغره مثل سائر احتياجاته الحياتية، وهنا لا بد من دور طليعي للمؤسسات التي لها علاقة بمسألة الادخار والاستثمار والمؤسسات التعليمية والإعلامية في تكريس ثقافة الفرد والمجتمع تجاه الادخار وإدارة المال والاستثمار حتى لو كان على مراحل وفقاً للإمكانيات والأنشطة المتاحة، ونشوء هذا السلوك منذ وقت مبكر يثمر فائدة كبرى في المستقبل ، حيث أن تدارك مثل هذه المفاهيم في مرحلة متقدمة من العمر قد لا يؤدي إلى الاستقرار والوفرة المالية المطلوبة والتي قد تكون ضرورية في مرحلة سابقة ، ولا نود أن نقول يأتي مردودها بعد فوات الأوان .

هذا الوعي المتنامي لدى المجتمع السعودي تجاه أهمية الادخار وضرورته في الحياة سيقود حتماً إلى تجذير هذا السلوك وجعله ثقافة اجتماعية ومكوناً اجتماعياً مهماً يسهم في تحقيق الأمان والاستقرار المالي، وكذلك تقريب المسافة بين المؤسسات المالية وخدماتها وبين أفراد المجتمع، كون الادخار يصب في تغذية المؤسسات المصرفية، ويساعد على رفع وتيرة الاستثمار والتنمية .

إن تشجيع الادخار ينعكس إيجابا على الانضباط في العمل والاستقرار الاجتماعي والنفسي للمدخرين وإحياء التفاؤل والأمل لديهم بالمستقبل، فمجتمعنا بأمس الحاجة لدور ريادي للمؤسسات المالية لتشجعه على الادخار لتنمية الدخل والاستثمار يصاحب ذلك إيجاد ثقافة تعزز مفهوم الادخار ودوره في توفير حياة الرفاه للأسرة والمجتمع.

إن أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠جميعاً تصب في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني وصناعة جودة الحياة وتوفير الرفاهية للمواطن وتنويع الموارد وتعددها وتوسيع قاعدة الاستثمار وجعاه يشمل قطاعات حديثة، وهذا كله يعزز مبدأ إدارة المال وتوظيفه لخدمة احتياجات المواطن ، ويأتي تشجيع الادخار في إطار السعي لرفع مستوى معيشة المواطن وتحسين ظروفه الحياتية وتحقيق الرفاه وخلق الاستقرار المالي للأسرة في ظل المتغيرات العالمية وتطور متطلبات الحياة واقتحام الكثير من البنود الترفيهية قائمة الضروريات التي تضخمت وشملت الكثير من المستهلكات المكلفة، فضلاً عن أن خطط الرؤية تجاه التوظيف والتدريب وتوطين الوظائف كلها تصب في دعم المواطن وفتح الآفاق أمامه رحبة لزيادة دخله وإتاحة خيارات متعددة ومتنوعة له للادخار وتحسين وضعه المالي.

ولا شك أن الادخار بمفهومه الاقتصادي ومحتواه الايجابي ينبع من صميم مبادئ الإسلام في التعامل مع المال كونه يناقض الإسراف والتبذير وسوء إدارة المال، وفيه نوع من التدبير في إدارة شئون الحياة، ولكن لترسيخ هذا السلوك وتجذير هذه الثقافة لدى المجتمع الأمر يحتاج إلى تربية وتوعية وتثقيف وينبغي أن يكون للإعلاميين والتربويين ، ولمنظمات المجتمع المدني دور مهم في سيادة هذا السلوك، لتعزيز مبدأ الادخار تناغماً مع أهداف الرؤية الشاملة.

الدرس الثاني

الادخار ثقافة و أسلوب حياة

الدرس الثاني :

الادخار ثقافة و أسلوب حياة

الادخار ليس سلوكاً خارقاً لعادات الاستهلاك أو نظام إدارة المال لدى الفرد والمجتمع، بقدر ماهو ضابط ومؤطر لسلوك المجتمع في التعامل مع المال، حيث أن الصرف على الاحتياجات وكل ما تشتهيه النفس دون ضابط أو تقنين ربما يؤدي إلى نفاد ما يملكه الفرد من أموال في ظروف قد تعتريها بعض الطوارئ والاحتياجات العاجلة التي لا تنتظر جمع المال بالطريقة الروتينية، وهذا ما يجعل الادخار يدخل ضمن الضروريات وليس أمراً اختيارياً لكونه يدفع بك نحو التحوط للظروف الاستثنائية دون عناء أو مكابدة.

ويعتبر الادخار نظاماً مالياً متعارفاً عليه دولياً يمارسه الأفراد والأسر لتحسين جودة الحياة، بأن يدخر الفرد أو الأسرة مقدار ما تسمح به ظروفه سواء كان فائضاً عن حاجته الآنية أو بترك الأشياء غير الضرورية لاقتطاع هذا المال في الظروف العادية لكي يستفيد منه في ظروف قد تكون طارئة أو تحتاج إلى مبلغ تراكمي لا يمكن توفيره دفعة واحدة وقت الحاجة إليه، حيث يكون المردود كبيراً، والفائدة عظيمة، في تلك الظروف التي تحتاج إلى معالجات وحلول وقتية قد لا تسعف الفرد الأوضاع العادية لمواجهتها.

وفي عصرنا الحديث، ومع تعقيدات سبل الحياة وتطور احتياجات المجتمع وسرعة إيقاع الحياة، يكون الادخار حلاً مناسباً للكثير من المشكلات التي تواجه كبار السن في مرحلة ما بعد التقاعد، وهذا فيه نوع من تقدير الذات ومكافأتها على سنوات التعب والانجاز ويصبح المال سنداً لمن ادخره حينما يعز السند ويقل الأصحاب ويضعف الجسد ويعجز عن الكسب، فما ادخره بالأمس يساعده في العطاء ويسد الثغرات التي تظهر مع مرور الأيام، دون جهد أو عناء إنما هو يحصد ما زرع بالأمس.

ويشكل الادخار نوعاً من التامين الفردي الذاتي التلقائي، والضمان الاجتماعي الرائع في الظروف الاستثنائي التي يكون الانسان فيها أكثر حاجة إلى السند المالي وإلى الدعم والمساعدة ، فضلاً عن دوره في إنجاز المشاريع الأسرية مثل شراء سيارة أو أرض أو بناء منزل أو زواج أحد الأبناء دون الدخول في قروض وما يترتب عليها من أرباح أو ملاحقات من الجهات المقرضة مما هو في غنى عنه.

ومن أهم الأمور التي تجعل الفرد حريصاً على الادخار وممارساً له كسلوك هي قناعته الشخصية به ومعرفته ودرايته الكاملة بمزاياه ووسائله وإدراكه التام لأهميته ومنحه الأولوية في حياته وتبنيه الفكرة والحماس لها وضبط سلوكه الاستهلاكي والمالي وممارسة الادخار وجعله عادة وثقافة وسلوكاً ونظاماً مستمراً.

ولا شك أن الادخار بشتى أشكاله ووسائله يعد من السلوكيات الايجابية في حياة كل فرد أو أسرة ، فالانسان يمر في حياته بمراحل وظروف ومتغيرات قد لا يملك معها إلا التسليم والبحث عن حلول وفقاً لإمكانياته وما هو متاح لديه من مقومات لمواجهة تلك الظوف، حيث أن بعض تلك المتغيرات تتطلب وجود قدرات مالية ليتمكن الفرد من مواجهتها ومعالجتها دون الدخول في تعقيدات قد تترك أثراً سلبياً على حياته، وما يحدث للفرد قد ينعكس على المجتمع بصورة أو بأخرى لكن بالفعل تعتريه بعض المنعطفات التي تجعل مسألة الادخار أو الاستثمار أو توفير المال لوقت الحاجة أمراً ضرورياً وليس ترفاً، مما يتطلب تحقيق تنمية مستدامة لخدمة المجتمع بصورة مستمرة، وهذا نوع من المعالجات لحل أزمات المجتمعات أو الحلول التي تواجه بها المجتمعات مشكلاتها الطارئة أو المزمنة، ويقابل ذلك التحوطات التي يقوم بها الأفراد من أجل التصدي لأي طوارئ تتطلب مالاً.

الفرد يحتاج إلى عنصر الادخار حتى لو كان ظرفه الحالي لا يواجه نوعاً من المشكلات والضغوط، لذا يتطلب الأمر تجنيب مبلغاً من المال ولو على حساب بعض الاحتياجات غير الضرورية أو غير الآنية، ويكون الادخار مستمراً وليس مرة واحدة أو مرات متباعدة، لأن الاستمرار في الادخار له مردود إيجابي كبير، فالادخار المتنامي هو نوع من الاستثمار الآمن، وهو يتجاوز مرحلة التصدي للمشكلات وصولاً إلى الاستثمار الواسع وهذا بالطبع يسهم في رفع مستوى المعيشة ليس للفرد وحسب بل للمجتمع وكذلك يساعد في دعم قدرات الاقتصاد الوطني متى ما تعددت التجارب وتنامت الاستثمارات .

فادخار الأموال لوقت الحاجة أو من أجل الاستثمار أو لأي أغراض أخرى هو سلوك اجتماعي ينبع من الفرد وعند تكريس مفهومه ينتقل إلى الأسرة والمجتمع، وحينما يجد التحفيز من الدولة يكون ثقافة عامة تنبت قناعة لدى الجميع بضرورة الحفاظ على المال ومنع تبديده في مجالات غير ضرورية، وحينما يصبح ثقافة مجتمع لا يحتاج إلى كبير عناء ليصبح رافداً مهماً لاقتصاد البلد كون الودائع عادةً تكون في مصارف مالية ذات أنشطة استثمارية تصب في مصلحة التنمية والبناء، وهذا السلوك اختياري ولا تستطيع أحد أن يمليه على غيره ولا يمنعه من ادخار أمواله بالصورة التي يراها مناسبة، وإذا علم الجميع الفائدة المرجوة من ادخار الأموال سوى على الصعيد الفردي أو الأسري أو المجتمعي، فلن يتوانى أحد في ادخار كل ما زاد عن احتياجاته المهمة والضرورية وجعله سنداً له في مقبل الأيام.

وقد تكون الظروف أو الأوضاع الاقتصادية التي سادت في بعض الدول جعلت شعوبها سباقة في انتهاج سلوك الادخار بوسائله البدائية والعصرية، وأسهمت في جعل الادخار ثقافة متجذرة في وجدان تلك المجتمعات، ولكن ليس من الضروري أن نكون قد مررنا بذات الظروف حتى ننتهج ذلك السلوك أو نقتنع بأهمية الادخار، ويكفي أن يتخيل أحدنا أنه بدد أموالاً طائلة في برامج ومناسبات واحتياجات قد يكفيه ربع ذلك المال لقضائها ولو بشكل أقل، ثم واجهته ظروف أو أقدار أو مناسبات أفراح تتطلب ذات المبلغ من المال الذي أهلكه في قضاء

حاجات لم تكن من الضرورة بمكان، وهنا لا ينفع أن نعض إصبع الندم والحسرة، وفي المقابل يكون من ادخر مالاً لمثل هذا اليوم في راحة بال وفي غنى عن المشاكل حيث يلجأ إلى ماله المدخر ويحل كل مشكلاته المالية لأنه رصيد احتياطي يوفر لك الكثير من التعب النفسي والذهني ويريح بالك من طرق أبوب قد لا تفتح لك وأنت في أمس الحاجة إلى المال الذي يمثل عصب الحياة ولا غنى لأحد عنه صغيراً كان أو كبيراً.

ويعتبر الادخار سلوكاً حضارياً ينبع من وعي وبصيرة، وفيه دلالة على إدراك الفرد لمتغيرات الأشياء من حوله، وقيمة النعم التي بين يديه، كونه مبدأ مستمداً من قيم الدين وقواعد الشرع الذي نهى عن التبذير والإسراف ودعا إلى حفظ النعم والحمد والشكر عليها، كما أنه يعبر عن الوعي بأهمية ترشيد إدارة المال مثل ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية أو ترشيد استهلاك المياه وغيرها من الخدمات التي يمكن ترشيد التعامل معها.

وتبدأ ثقافة الادخار من داخل كل بيت، ومنذ الصغر يستطيع ولي الأمر أن يكرس لدى أبنائه هذه الثقافة من خلال المصروف اليومي ومتابعة أوجه الصرف فيه دون التقتير أو التقصير أو إشعارهم بالنقص أو منعهم من شيء ضروري، فقط تعويدهم على احترام المال، وتعليمهم أن هذا المال إذا لم يضبط فسوف يفني ولا يكون الحصول عليه بسهولة مثل إفنائه، وهذا ينشئ جيلاً يقدر قيمة المال، وترسخ لديه ثقافة الادخار وتترعرع معه حتى تصبح سلوكاً ملازماً ووقتها تصبح الأسرة موئلاً لهذه الثقافة ولهذا السلوك، ومن هذه الأسر يتكون المجتمع الذي يحتضن ثقافة الادخار وسلوك حسن إدارة المال.

وحينما يصبح الادخار ثقافةً وسلوكاً اجتماعياً أو فردياً لا يجد الشخص أية صعوبة في ادخار جزء من دخله سواء كان راتباً أو معاشاً تقاعدياً أو أي مردود مالي لأن ذلك التصرف يكون نابعاً من داخله وبقناعة ودافع ذاتي لأنه يدرك تماماً ماذا يفعل ولماذ وفر هذا المبلغ وهو يشعر بالارتياح وهو يمارس هذا السلوك، بعكس الاقتطاع الالزامي أو الاجباري مثل استقطاعات القروض أو الأقساط أو الاستقطاعات الجزائية أو غيرها، رغم أنها تتم عن استحقاق أو عن فائدة لكنها تتم بطريقة غير اختيارية، فثقافة الادخار تزيل هذا الحرج وتجعل توفير المال شيئاً ممتعاً لصاحبه.

وتسعى ثقافة الادخار لتحقيق العديد من الأهداف سواء على المستوى الشخصي للأفراد أوعلى المستوى المجتمعي، من تلك الأهداف تحقيق أرباح وعائدات مالية تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني، لاسيما أن الأموال المدخرة توجه في الغالب إلى الاستثمار، وخلق تنمية اجتماعية كامتصاص البطالة وتحسين مستوى الخدمات لأن الأساس في الادخار أنه سلوك موجه للاستثمار والتنمية الاجتماعية وعلى

المستوى الفردي يتمثل مردوده في الحد من نمط الاستهلاك غير الضروري وتطويق العادات الاجتماعية السلبية في التملك والشراء.
ويرى الكثيرون أن الأوضاع الاقتصادية المتميزة في المملكة وتوفر الخدمات وتسهيل الحصول على القروض العقارية والاستثمارية وجودة المستوى المعيشي كل ذلك أسهم في عدم تركيز السعوديين على مسألة الادخار في وقت مبكر أو بالأحرى عدم حاجتهم لهذا السلوك المالي خلال العقود الماضية، ولكن مع اتساع الأسر وتطور المجتمع وتنامي أعداد السكان وبروز الأجيال الجديدة كأسر واعدة واحتياج هذا الواقع الجديد إلى المزيد من القدرات المالية وأهمية الحصول على المساكن وغيرها من احتياجات الأسر الكبيرة، في هذه الظروف أصبح الادخار أمراً ضرورياً وصارت الحاجة لنشر ثقافته ملحة أكثر من أي وقت مضى.

ولم تغفل الدولة هذا الجانب، بل أولته الأهمية اللازمة حيث ضمنت مسألة الادخار والاستثمار في برامج الرؤية ٢٠٣٠ وحثت على تكريس مفاهيمها لدى أفراد المجتمع ووجهت المؤسسات المالية لتيسير ممارسة هذا السلوك وفتح القنوات المعينة على الادخار وتوفير الأموال بالنسبة للمواطنين، كل ذلك له دور مهم وفاعل في ترسيخ هذه الثقافة ونشرها في الأوساط الاجتماعية حتى تصبح سلوكاً اجتماعياً وأسلوب حياة .

ويقع على عاتق الجهات الاعلامية والاجتماعية والجمعيات والمؤسسات الخيرية وكذلك المراكز والمنظمات المعنية بتنمية المجتمع يقع عليها دور حيوي هام في توعية الأجيال بأهمية الادخار وفوائده والنتائج الايجابية المترتبة على ممارسته، وكذلك إقامة الفعاليات والحملات التوعوية والتثقيفية التي تعزز هذا المفهوم وتسهم في جعل الادخار سلوكاً اجتماعياً وثقافة سائدة لدى المجتمع السعودي.

كما أن المؤسسات المالية والمصرفية يمكنها تطوير أنظمتها التقنية ومنصات تعاملها مع العملاء لتواكب العمل على نشر ثقافة الادخار وتشجيع المجتمع على ممارسة هذا السلوك بأيسر الطرق وبصورة تلقائية وبحماس يحقق الأهداف السامية لهذا التوجه المالي الإيجابي، والعمل على توفير فرص ادخارية واستثمارية مأمونة للراغبين في ذلك، والحرص على أهمية إيجاد مشاريع وطنية تعزز نشر ثقافة الادخار بين أفراد المجتمع بكافة أطيافه لتفادي وقوع الأسر في الكثير من الأزمات المالية، وبالتالي الاسهام في دعم قدرات الاقتصاد الوطني ومساعدته على النمو والتطور.

إن ادخار جزء من الدخل للمستقبل تحسباً للطوارئ لا يعني التقتير والتضييق في شئون المعاش وتكديس المال في ظل الحاجة إلى بعض الضروريات والمتطلبات الأساسية، بل يتم الادخار من المال الفائض عن المنصرفات الثابتة، وكذلك من خلال تقليص بند الرفاهية الزائدة أو كبح جماح شراهة الشراء غير المقنن وتخصيص حصة مقدرة للمستقبل لا تكون على حساب الضروريات اليومية.

وهناك بعض الأفكار أو المفاهيم الخاطئة التي تزعم أن أصحاب الدخل المحدود لا يمكنهم اقتطاع جزء من دخلهم وادخاره للمستقبل، ولكن الواقع يثبت عكس ذلك، حيث أن هذه الشريحة من المجتمع هي الأكثر تحسباً للمستقبل وهي الأكثر حاجة واقتناعاً بسلوك الادخار وكثير من ذوي الدخول المحدودة يسلكون شتى الوسائل والطرق لادخار جزء من مالهم للظروف الطارئة.

ومن ميزات الادخار – حينما يصبح ثقافة مجتمع وسلوك وأسلوب حياة – أنه يقلل من الهوس الاستهلاكي وجنون الشراء الذي يحتوي على كثير من الجوانب السلبية .

حيث أن طغيان النمط الاستهلاكي على كل شيء، يؤثر سلباً في نمو الاقتصاد على مستوى الفرد والمجتمع، ويسهم في زيادة معدل التضخم مما يدفع المجتمع الاستهلاكي للوقوع في أزمات مالية متكررة ، نظراً لعدم التوازن بين مستوى الدخل ونمط الاستهلاك، وهذا يدفع البعض للاقتراض من المصارف المالية، ويضع نفسه تحت ضغط الاقتراض وملاحقة المصارف، لكن الادخار مهما كان أثره على الدخل، ومهما كان يسيراً فهو لن يضع صاحبه تحت ضغوط خارجية، بل يصبح أسلوب حياة يعيد له التوازن حينما تضطرب أحواله المالية.

الدرس الثالث

طرق الادخار العالمية

FRANKLIN
RINGGIT
THE UNITED STATES OF AMERICA

الدرس الثالث :

طرق الادخار العالمية

أصبح الادخار في عصرنا هذا ضرورة حياة، وعنصراً مهما للاستقرار المالي والتوازن الاقتصادي للأسرة لدى كثير من المجتمعات، وهو أحد الأساليب الناجحة المتبعة لإدارة المال والبحث عن الحياة المستقرة ، والابتعاد عن ارتباك ميزانية الأسرة أو انزلاقها في مشكلات الديون والضغوط المالية.

هذا النمط القديم المتجدد لإدارة شئون الأسرة مالياً، رغم جدواه ونجاحه في تجاوز الكثير من الإشكاليات المالية التي تطرأ على العديد من الأسر والأفراد، وفاعليته كأسلوب لتصريف المال بطريقة حكيمة وعقلانية، لا يأتي بضربة حظ ولا يكون في المتناول لمجرد الرغبة فيه، بل يحتاج إلى التفكير والتدبير والتخطيط، واتباع الطرق والوسائل التي تقود إلى تحقيق الأهداف، وتجعل ممارسة الادخار أمراً عادياً لا يحدث شرخاً في جدار الميزانية، ولا يؤثر سلباً على الوضع المالي للفرد أو الأسرة لأنه يستمد روحه من الرغبة في توفير مبلغ يكون احتياطياً لمواجهة ظروف اضطرارية أو مباغتة لم تكن في الحسبان، أو ظروف اجتماعية يتم التخطيط لها مبكراً وتحتاج إلى المال.

ولكي ينجح هذا الأسلوب ويحقق أهدافه، لا بد من اتباع الطرق السليمة والمضمونة والمجربة التي تسهم في تحقيق النتائج المأمولة، وحسب التجارب هنالك العديد من الطرق العالمية والمحلية التي يمكن من خلالها ادخار جزء من المال بصورة سلسة دون إحداث عجز في ميزانية الأسرة أو خللاً مالياً للشخص الذي يريد الادخار.

ومن أبرز هذه الطرق وأيسرها وأهمها والتي تعتبر المحك الحقيقي لاختبار إرادة الشخص ورغبته الجادة في الادخار، طريقة (الحذر من النفقات الصغيرة) فكلنا يعلم أن الأشياء الصغيرة لا يتردد الانسان عند الانفاق عليها ويعتبرها أمراً سهلاً وغير مكلف وبالتالي لا يتمهل بل لا يتردد ولا يفكر قبل شرائها أو دفع المبلغ المقابل لها كونها صغيرة ولا تؤثر في الميزانية، لكنها في واقع الحال هي القاصمة التي تقصم ظهر الميزانية، وتهد الامكانيات المالية لأن الأشياء الصغيرة تتراكم، ولا يتوقف الصرف عليها عند حد معين، فهي في نظر الفرد أو الأسرة (مجرد أشياء صغيرة وتافهة) لا تقدم ولا تؤخر، لكنها هي التي تحدث الفارق، «فمعظم النار من مستصغر الشرر» وهناك مثل يقول : « جبال الكحل تفنيها المراود» أي أن الصغير مع التكرار يصبح أخطر من الكبير خاصة في الانفاق والصرف لاسيما أن الأسواق في عصرنا هذا أصبحت جاذبة ومغرية، وعروضها تسيل لعاب المتسوق، واستصغار الانفاق يقود إلى نفاد الحصيلة، وأخيراً يكتشف الفرد أنه صرف مبالغ كبيرة في أشياء لا طائل من ورائها.

إذن أول الطرق وأهمها: تجاهل الأشياء الصغيرة التي لا يشكل تركها خللاً أو نقصاً في متطلبات الحياة اليومية، ولا تطلق لنفسك العنان في الشراء والتسوق ولو كان الأمر في نظرك صغيراً فإن تهلكة المال تكمن في الانفاق على الصغائر، لأنه لا يجعل لك مبلغاً للادخار، والانفاق على الأمور الصغير هو عدو الادخار، لذا تعتبر نقطة الانطلاق الحقيقة نحو الادخار هي الحذر ثم الحذر من الانفاق على الأشياء الصغيرة.
ويعد التركيز على المستقبل من أهم طرق الادخار الفاعلة وذات الجدوى في نجاح أسلوبك في الادخار، وينبغي ألا ينصب تركيز الفرد على الأمور الآنية أو تحقيق منجزات يومية أو أسبوعية وحسب، فهذه في نظر الكثيرين إنجازات وهمية مقارنة بما يمكن أن يتحقق عند تركيزك على المستقبل، وتفكيرك في ماذا يمكن أن يحدث في المستقبل إذا تركت شراء الأشياء المستهلكة يومياً التي يمكن الاستغناء عنها (أي أنها في الأصل ليست ضرورية، ولا تتوقف الحياة عليها) .

فالتركيز على هدف سامي في المستقبل يجعلك تدخر المال المناسب الذي يعينك على تحقيق هذا الهدف، وكذلك يجعلك تصرف النظر عن الأشياء الآنية التي لا ترقى لمكانة هدف المستقبل الذي حددته ويحفز لديك العمل بكل جد من أجل تحقيقه.

كما أن تعدد الخيارات لزيادة الدخل يتيح للفرد إمكانية الادخار بخلاف الدخل الواحد أو المحدود الذي قد يكون قاصراً على المنصرفات الضرورية، ويصعب معه الادخار، وهذه الطريقة تسهل على الفرد ممارسة الادخار دون ضغوط أو الدخول في إشكاليات مالية.

ويقترن بالبحث عن زيادة الدخل ابتكار وسائل جديدة لهذا الباب كونه يسهم في تسهيل عملية الادخار مثل «العمل عن بعد» واستخدام التقنية الحديثة للمشاركة في أعمال تدر عليك دخلاً إضافياً يمكنك من التوفير أو الادخار بطريقة مريحة، ويعزز هذا المبدأ أو هذا الابتكار اكتشاف الفرد لمواهبه وتوظيفها واستثمارها، فهناك الكثير من الناس بداخله مواهب ومهارات وقدرات كامنة نائمة يتأخر اكتشافها لأنه في الأصل لم ينقب عنها ولم يستثيرها لتخرج للملأ، فاكتشاف هذه القدرات يفتح للفرد آفاقاً رحبة من المجالات للعمل وربما الفرص الاضافية التي تزيد دخله وتمكنه من ممارسة الادخار دون عناء، فتقدير الذات واكتشاف المواهب من أهم الوسائل المعينة على الادخار.
ويلحق باكتشاف المواهب والقدرات تطوير الذات لمزيد من التأهيل الذي يتيح للفرد تعدد خيارات وفرص الحصول على دخل إضافي يجعل مسألة الادخار أمراً مريحاً وممكناً، ويتم ذلك من خلال اكتساب مهارات جديدة، والكشف عن نقاط الضعف الذاتية ومحاولة التخلص منها، واستبدالها بنقاط قوة تضيف المزيد من القدرات، ويرتبط بذلك مواكبة أحدث وسائل تطوير الذات، خاصة استخدام التقنية الحديثة ومعرفة تطبيقاتها في مجال العمل، والتدريب على وسائلها الحديثة، وتعلم اللغات وغيرها مما يؤهل الفرد للتعامل مع لغة العصر.

ومن الطرق والوسائل التقليدية التي ما زالت تمارس على نطاق واسع وإن اختلفت مسمياتها ووسائلها - خاصة بعد دخول المؤسسات المالية المصرفية بوسائلها وبرامجها الحديثة على خط التوفير والادخار – طريقة الجمعيات المعروفة لتوفير المال، وعلى الرغم من أن الطريقة كلاسيكية في نمطها ووسائلها لكنها خضعت لمزيد من التطوير في التواصل مع أعضائها وكيفية تحصيل المال، وفيها شيء من التنظيم والالتزام مما يجعل مسألة الادخار أمراً ملزماً وليس اختيارياً لكل من أعضاء الجمعية.

من الطرق المساعدة أيضاً، عند تحقيقك أي نجاح، لا تتراخى وتحتفي بالنجاح، بل تابع واستمر في تحقيق المزيد من النجاحات، فهذا يعزز زيادة الدخل وديمومة الإضافات المالية التي تعينك على الادخار، ويعتبر المظهر العام من أكثر البنود هدماً لميزانية أفراد الأسرة، خاصة في العالم العربي، حيث يعتبر الكثيرون مظهره أهم جوانب حياته، فينفق عليه أكثر مما ينفقه على المأكل والمشرب وعلى مشاريع المستقبل التي تستحق الادخار والتوفير، ومن وسائل الادخار تقليل الإنفاق على المظهر وجعله في الحد المعقول وعدم المبالغة في التركيز عليه بإعطائه أعلى بنود الصرف كما هو الحال بالنسبة لغالبية الناس.

وكذلك من طرق الادخار الناجحة عمل قائمة للمشتريات بعد تحديد مبلغ الادخار يوزع باقي المبلغ على هذه القائمة بصورة تحفظ التوازن وتلبي المتطلبات حسب خطة ميزانية الأسرة سواء كانت أسبوعية أو شهرية أو فصلية، وبمضاعفة الجهد وممارسة أفضل الأعمال المحببة للفرد يستطيع إنجاز مهام كبيرة في وقت محدد ويحصل على دخل إضافي ومردود مربح يكفل له ممارسة الادخار بكل سهولة، كما أن تقليل عادة شراء الأطعمة من خارج المنزل، وتفضيل صناعة الطعام بالبيت يقلل من النفقات غير الضرورية، ويوفر المزيد من المال الذي يمكن ادخاره للمستقبل، بالاضافة إلى السعي لإغلاق مصادر الانفاق البذخي مثل شراء الأشياء الباهظة الثمن التي يمكن أن تقوم مقامها أشياء أقل ثمناً، ويمكن أن يتم هذا من خلال الحرص على الشراء من أماكن البيع بالجملة أو تصيد مواسم التخفيضات مما يوفر لك المزيد من المال الذي أنت بحاجة إليه في المستقبل، وكذلك من خلال تجنب شراء الأجهزة والمقتنيات التي لا تحتاج إليها في الوقت الراهن، فبدلاً من شراء سلعة للمستقبل ادخر جزءاً من مالك للمستقبل فربما تتغير المتطلبات أو تتغير الأولويات، لذا من الأفضل تحديد هذه الأولويات عند التسوق مما يجعلك في مأمن من الضغوط والمشكلات المالية، ويساعدك على إدارة برنامجك للادخار بأسلوب سلس، من خلال خطة تتسم بالمرونة والثبات.

ويرى البعض أن القيام ببعض الأعمال التي يمكن إنجازها دون طلب عامل أو فني متخصص قد يفيد كثيراً في توفير بعض المبالغ التي تصرف أحياناً مقابل إنجاز أعمال يمكن لرب الأسرة أو أحد أفراد الأسرة القيام بها دون الحاجة إلى جلب شخص متخصص، مثل بعض أعمال إصلاح الأعطال الكهربائية أو شبكة المياه داخل المنزل أو توجيه الستلايت أو برمجة القنوات الفضائية وغيرها من الأعمال المشابهة التي تتكرر وتستنزف الكثير من المال بطريقة خفية غير ملحوظة لكنها تتم على حساب الميزانية ويمكن الاستغناء عن إنفاقها بجهود ذاتية قد تتطلب من البعض معرفة هذه الأشياء ولكن يراها البعض أموراً سهلة التعلم والأداء.

ويعتبر الإشتراك في التأمين من الأمور التي توفر الكثير من المال، لأن وقوع الحوادث المرورية سواء كانت تجاه الغير أو تلف لسيارة السائق يكلف كثيراً لو لم يكن السائق لديه تأمين على السيارة ، وكذلك التأمين الصحي يجنب الكثيرين المبالغ الكبيرة التي يمكن إنفاقها مقابل العلاج ويعتبر الاشتراك في التأمين من الأمور التي توفر الكثير من المال، لأن وقوع الحوادث المرورية سواء كانت تجاه الغير أو تلف لسيارة السائق يكلف كثيرا لو لم يكن السائق لديه تأمين على السيارة ، وكذلك التأمين الصحي يجنب الكثيرين دفع المبالغ الكبيرة التي يمكن إنفاقها مقابل العلاج إذا لم يكن لدى الشخص تأمين صحي، وهذه من الأمور التي تساعد على توفير المال والمساعدة على الادخار.

بقي أن نشير هنا إلى نقطة مهمة وذات فاعلية كبيرة ليس في مجال الادخار وحسب بل في زيادة الدخل بوتيرة تصاعدية وتكاثر المال، ومن ثم هي مدخل للادخار بشتى أنواعه وكذلك الاستثمار ونمو المال، ألا وهي الصدقة، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول: « ما نقص مال عبد من صدقة» وما ينطق عن الهوى فقوله الصدق، وقوله صلى الله عليه وسلم نابع من الوحي ، وقال الله تعالى : « وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه» ومن أصدق من الله قيلا، وهذا وعد صدق لا مجال فيه للشك أبداً، فالصدقة باب واسع لزيادة الرزق، وبركة المال، ومفتاح لأبواب عديدة للرزق، وهي أفضل الطرق وأسهلها للادخار وتوفير المال وزيادته، وهي الأكثر ضماناً من كل الطرق الأخرى، فالضامن فيها هو كلام الله ووعده الصادق، فلو خصص كل فرد أو أسرة جزءاً من المال للصدقة، ولو كان يسيراً، فالله يخلفه ويضاعف به الدخل ويبارك به في الرزق ويثبت به الأجر، أي عدة فوائد بسهم واحد.

الطرق والوسائل المتبعة في الادخار ليست قاصرة على النماذج المذكور ولكنها الأكثر شيوعاً والمتعارف عليها دولياً ومحلياً، ويمكن لمن يريد الادخار اختيار أيسرها وأهونها على نفسه، وأنسبها لقدراته وإمكانياته وظروفه، وكذلك يمكنه ابتكار المزيد من الطرائق والوسائل بما يتناسب مع واقعه ورغبته، لكن ليجعل الطريقة التي يختارها تحدياً لنفسه، ومقاومة لرغباتها في الاستهلاك والانفاق وكبح جماح عادات النفس وهواها بتخصيص جزء من المال شهرياً أو خلال الفترة التي تناسبه وادخاره للمستقبل.

إذن العبرة ليست في معرفة طرق الادخار وحسب، وليست كذلك في اختيار الطريقة المناسبة فقط، بل العبرة والمحك في التطبيق، ووضع خطة لممارسة الادخار عبر الطريقة المختارة، وهذا يحتاج إلى القناعة أولاً ثم تحديد المبلغ، ثم العمل على توفيره بشكل صارم، ومقاومة كل التحديات التي تجعل الفرد يفكر في تأجيل بدء الادخار لمرة قادمة أو لسنة أخرى أو غير ذلك من وساوس النفس التي تدفع بصاحبها إلى التردد والتسويف.

الدرس الرابع

أفضل طرق الادخار الحديثة

الدرس الرابع :

أفضل طرق الادخار الحديثة

المتغيرات الاقتصادية، وتطور أسعار الكثير من السلع الاستهلاكية، وتصاعد موجة الغلاء في كثير من البلدان نتيجة تذبذب معدل الاقتصاد والمال على مستوى العالم، أجبر العديد من المجتمعات على التفكير في كيفية الادخار، والبحث عن طرق جديدة لكسب المزيد من المال لتعزيز الأوضاع المالية في الوقت الحاضر، والعمل على تأمين المستقبل، ويعتقد الكثيرون أن وضع ميزانية شهرية والالتزام بها أمرفي غاية الصعوبة، وقد يبدو الأمر كذلك بالفعل للوهلة الأولى، لكن الأمر ليس مستحيلاً، وبعد الإقدام على الخطوة والتعود عليها سيجد الفرد أن الأمر تحت السيطرة، ومهما تعددت الالتزامات، وتنوعت أوجه الانفاق، وتضاعفت التكاليف، فإن الأمر يمكن تداركه بموجب خطة يضعها الشخص بنفسه ويلتزم بتنفيذها من أجل خلق توازن لحياته الحالية وأمان لحياته المستقبلية.

وهذا بالطبع يحتاج إلى بعض المهارات والأدوات التي تعين على تنظيم الدخل والنفقات بالإضافة إلى القدرة على إدارة المال، والسعي لإيجاد دخل إضافي يجعل مسألة الادخار في غاية السلاسة، ومنذ ظهور الادخار كأسلوب لضبط ميزانية الأسرة وتحسين مستواها المعيشي سواء على صعيد الحاضر، أو من خلال التخطيط للمستقبل، درج الناس على اتباع العديد من الخطوات والطرق التي تساعد على الادخار، ونستعرض هنا عدداً من الخطوات والطرق التي تسهم في وضع استراتيجية مثالية للادخار والاستثمار بأسلوب ناجح ومربح.

يعتبر ضبط النفقات، وترشيد الاستهلاك، نقطة البداية ، والطريق السليم باتجاه ادخار عملي ناجح له مردود فاعل على مستوى الحاضر والمستقبل، وبناءً عليه لا ينبغي أن تتجاوز النفقات حجم الدخل بأي حال من الأحوال، بل الحرص على تحقيق فائض، من خلال ضغط الانفاق والتخلص من الاستهلاك السلبي، ومحاربة عادة الشراء بلا دراسة أو دون وجود حاجة ضرورية، وحصر الانفاق – ما أمكن ذلك – في حدود تسديد النفقات الأساسية كالإيجار والفواتير والاحتياجات الضرورية والأقساط، ومن ثم إخراج مبلغ الادخار الشهري الثابت، والاستمرار في خفض النفقات لزيادة المبلغ المحدد للادخار، في كل مرة ، وبهذه الطريقة يستطيع الفرد إدارة دخله وتوزيعه واتباع أفضل الأساليب للادخار دون إحداث خلل في الميزانية أو ارتباك في الاحتياجات، وهو ما يضمن استمرار عملية الادخار بوتيرة تصاعدية.

إن مسألة وضع ميزانية شهرية والالتزام بها، يعد من الخطوات المهمه والحاسمة في ضبط الميزانية، والسيطرة على الدخل، وانسياب الادخار دون توقف، ومنع حدوث انقطاع في توفير المبلغ المحدد تحت أي ذريعة، لذا من الضروري التحكم في الانفاق بشكل صارم، وعدم تجاوز المبلغ المحدد في الظروف العادية، والعمل على وضع مبلغ الادخار جانباً قبل البدء في توزيع النفقات حتى لا يكون الانفاق المفتوح على حساب المبلغ المحدد للادخار، وهذا يجبر الفرد على التخلي عن النفقات غير الضرورية، وحذف الكثير من المتطلبات التي تصنف في خانة الكماليات أو بعض بنود الترفيه، من أجل الوصول إلى صيغة ادخارية ثابتة يستطيع من خلالها تحقيق أهدافه المنشودة.

من السياسات الناجحة والفاعلة في ديمومة الادخار استخدام أسلوب الاستقطاع التلقائي، حيث يقوم الفرد باستقطاع مبلغ محدد من الدخل الشهري وإيداعه في حساب الادخار، ورغم أن هذه الطريقة عملية على صعيد الالتزام وضمان استمرار الادخار بشكل شهري، حيث يعتبر المبلغ المتبقي هو الدخل الفعلي الذي يتم توزيعه على المتطلبات، لكن هذه الطريقة لا تخلو من العيوب، حيث لا يجب أن يكون مبلغ الاستقطاع مبالغاً فيه حتى لا يؤثر على الاحتياجات الضرورية، ومن ثم يضطر المرء إلى السحب من حساب الادخار لمواجهة النفقات، وهنا يحدث الانتكاس الذي قد يعصف بفكرة الادخار برمتها.

إذن عند الحديث عن إدارة الدخل، يعني أنه يجب أن يدار المال بعقلية وبواقعية، وبتوازن بين المتطلبات والدخل والمدخرات، حتى لا يكون طرف على حساب طرف آخر، وحتى لا يضطر الفرد إلى إعادة النظر في خطته أو يتراجع عنها بسبب ضغط المنصرفات أو ترجيح كفة المدخرات على حساب الضروريات، لذا يمكن القول إن إدارة المدخرات منذ البداية بعقلانية وتوازن تشكل المخرج الآمن والضامن لنجاح عملية الادخار وأهدافها المستقبلية.

إذا استطعت أن ترسم الخارطة السليمة لعملية الادخار في حياتك، فلا بد أن تحصنها ضد كل المهددات، وتحفها بكل سبل وأدوات النجاح، فليس من الحكمة ادخار المال ووضعه كوديعة نقدية في أي وعاء ، لأن ذلك يعرض المال للتآكل وربما السحب منه تحت ضغط الظروف، ولكن الأسلوب المناسب هو استثمار هذا المال وتنميته والعمل على زيادته ومضاعفته من خلال الدخول في مشروعات حسب الامكانيات المتاحة والفرص المتوفرة والخبرات والمجالات الواعدة، وليكن الاستثمار وفق خطة تحقق الأهداف، ومن الخطط الناجحة اختيار المجال بعناية، ومحاولة تنويع الاستثمارات حتى لو كانت في مجال المشروعات الصغيرة، وعدم وضع كل البيض في سلة واحدة، ووضع كل التحوطات والاحتمالات، ومواجهتها بأسلوب يجعل الاستثمار لا يحد من انسياب الادخار شهرياً.

مسألة تقييم المخاطر والتحوط لها، ووضع كافة الدعائم والأسس التي تقلل منها أو تتفاداها تعد من أهم طرق وأساليب الادخار الناجح المرتبط بالاستثمار والقائم على الاستدامة والاستمرار، وهناك علاقة بين معدل الأرباح ومقدار المخاطر المحتملة، حيث تزيد المخاطر في حال الاستثمار الواعد بأرباح كثيرة، وكذلك العكس، وفي هذه الحالة يجب اختيار الأداة الاستثمارية وفقاً لتقييم حجم المخاطر المحتملة التي يمكن تحملها بناءً على القدرات المالية المتاحة، فهذه الطريقة تساعد في اختيار الأسلوب المناسب للاستثمار لتأمين عملية الادخار، وعند الشعور بأن المخاطر المتوقعة أكبر من القدرة على تحملها، فهذا يجعل المدخرات في مأمن ويفضل عدم المغامرة بها، أما إذا كانت لدى المدخر (المستثمر) القدرة على مواجهة المخاطر فيكون اختياره لهذا النوع من الاستثمار مناسباً وغالباً ينطبق هذا على سوق الأسهم أو المضاربة في المعادن وما هو على شاكلتها.

لوضع خارطة طريق واضحة وآمنة للاستثمارات، وتحقيق الأهداف المنشودة، ينبغي إعداد قائمة بالأهداف المراد تحقيقها من وراء الادخار والاستثمار، ويمكن اتخاذ هذه الخطوة بتصنيف الأهداف وترتيبها حسب الأولوية من خلال جدول زمني، ومنها الأهداف قصيرة الأجل ومدة تنفيذها والنتائج المأمولة منها، وكذلك الأهداف متوسطة المدى، ومتطلباتها ومدة تحقيقها وانعكاساتها، ثم الأهداف طويلة الأجل وما يتعلق بها من مرحلة زمنية وكيفية تجسيدها.

فحينما تعرف ماذا تريد، ومتى يمكن تحقيق ما تريد، وكم يكلفك ذلك من فترة ادخار، وما مدى نسبة النجاح والفشل، وما المخاطر المحدقة بمشروعك، وكيف ومتى يتم استراد رأس المال، وما مقدار الأرباح المتوقعة لكل فترة، حينما تسأل نفسك هذه الأسئلة وتكون الاجابة عليها متاحة أمامك ولو بشكل تقريبي، فأنت هنا يمكنك الاطمئنان بأنك تسير في الاتجاه الصحيح وان اعترضك بعض المطبات أو المنعطفات، وأنك تكون قد استخدمت إحدى الطرق الحديثة والمناسبة للادخار الاستثماري.

ومن الطرق والوسائل المعينة على الادخار وتنميته، اقتطاع جانب من المال المستثمر لحالات الطوارئ، حيث أن الادخار كمبدأ وأسلوب حياة وسلوك مالي سيقود إلى تأمين المستقبل من خلال وضعه في أوعية استثمارية، ولكي يحيط المدخر هذه الخطوة بالأمان حتى لا تهدم الخطط الاستثمارية وتعرض البرنامج للمخاطر، وفي حال تعرض الاستثمار لأحداث غير متوقعة ، يجب ادخار مبلغ رديف يخصص للأمور الطارئة، ولمواجهة المشكلات المالية التي لم تكن في الحسبان، وهذا المبلغ لا يكون بحجم الاستثمار لكن من الأفضل أن يكون أكثر من ثلاثة أضعاف الدخل الشهري لأن ذلك سيجعله كفيلاً بحل المشكلات الطارئة.

فالمسألة برمتها تتعلق بضبط المنصرفات، وديمومة الادخار وعدم تأثره بالمتغيرات، وكذلك تغيير عادة التسوق والشراء في اتجاه السلوك الايجابي، وكبح جماح الرغبة في الإنفاق على الأمور الصغيرة التي تسحب المال خلسة وبطريقة تلقائية خفية غير محسوسة، وكذلك الاعتماد على التوازن والتحسب للمستجدات والطوارئ.

عامل الوقت معم وحاسم في معرفة كيفية ادخار المال وتوظيفه، فكل دقيقة لها قيمتها وتأثيرها على مشروع الادخار والاستثمار، فضياع الوقت في التردد قبل البدء في الادخار والاستثمار المالي قد يكون له ثمنه من رصيد الفوائد المتوقعة والنتائج المرتقبة، فخسارة جزء من الوقت يعني خسارة جزء من المال، وكلما قدرت قيمه الزمن وثمنته تستطيع أن تدخر في الوقت المناسب، وتنمي أموالك أكثر وبطريقة صحيحة.

والحديث عن الاستهلاك وضبطه والتحكم فيه، أمر لا يمل حتى لو تكرر بصور متعددة لأهمية هذا الجانب، فالاستهلاك هو عدو الادخار والاستثمار، لاسيما الاستهلاك في بعض الأمور الإنصرافية وغير الضرورية التي تشكل عبئاً على الإنفاق على حساب الادخار والاستثمار وتنمية المال.

وكذلك لا بد من كسر عادة الاحتفاظ بمقتنيات وأشياء غير مستخدمة ولا يستفاد منها، خاصة إذا كانت ذات قيمة مالية عالية، فوجودها لا يساعد على الادخار بطريقة سليمة، وربما يعيق الخطط الادخارية بشكل ملحوظ، لأن وجود مثل تلك الأشياء قد يكلف مادياً.
صحيح أن المال سهل الإنفاق وصعب التوفير، وهذه مقولة فضفاضة تحمل جانباً من الحقيقة، لكنها قد لا تكون كل الحقيقة، لأنه لا مستحيل مع المحاولة والاجتهاد، ومع الحرص والمتابعة يستطيع المرء اقتطاع الجزء المناسب من الدخل لأجل المستقبل، أما إذا ركن الإنسان لضغوط الاستهلاك ومغريات الشراء والإنفاق والشراء غير المنضبط، فحتماً سيسقط في فخ الاستهلاك السلبي المعوق الأساسي للادخار.

التحدي كبير، أكبر من مجرد القدرة على توفير مبلغ من المال يتم اقتطاعه من الدخل لمواجهة مشكلات المستقبل، أو لتحسين الأوضاع جراء تراكم هذا الادخار، بل المسألة تتعلق بتأصيل هذه الثقافة وتجذيرها وجعلها قيمة رفيعة في النفوس، وذات مكانة في المجتمع، وغرس هذه القيم والمفاهيم لدى النشء وتنميتها مع الأجيال حتى تصبح ثقافة مجتمع تصنع سلوك وممارسات الحاضر، وتجسد معانيه ومفاهيمه لتفرز القوة والارادة التي يمكنها مواجهة تحديات المستقبل وتحقق الطموحات وتلبي التطلعات والأحلام.

في مضمار الادخار الناجح المؤسس ينطلق الفرد من قناعاته وثقافته لترشيد استهلاكه وتوفير جزء من دخله وترتيب أولوياته مما يساعده في رسم خططه المستقبلية ويقود الموارد بإدارة حكيمة ورشيدة ويسعى لتنمية المدخرات المالية واستثمارها وتحصينها من المهددات والمخاطر والأزمات وتجنيبها الخسائر المباشرة وغير المباشرة من خلال اتباع خطوات مدروسة في التخطيط المالي السليم وإدارة المصروفات بوعي وبصيرة وقراءة المستقبل بواقعية من خلال حقائق الحاضر ومعطياته والامكانيات المتاحة والموجهات والأفكار الذاتية.

إن امتلاك القدرة على تخطيط وتنظيم الموارد المالية لا يقل أهمية عن امتلاك ثقافة الادخار وإدارة وتنمية المال، فكلاهما ضلع أساسي في عملية استثمار المال وجعله حلاً لمشكلات المستقبل، ونافذة لحياة مريحة في مرحلة ما بعد التقاعد.

فالادخار سلوك منظم وعمل تراكمي يتطلب المزيد من الارادة والصبر وقوة العزيمة، وكذلك القناعة والايمان بالمبدأ كون حفظ المال من المطالب الشرعية والاجتماعية الهامة، وهو من الكليات الخمس، وهو ثروة قيمة ينبغي الحفاظ عليها وتقديرها، بالطرق المشروعة وابتكار أحدث الوسائل لتحقيق الأهداف التي يرمي إليها ادخار المال.

وبما أن الطرق تتعدد وتتنوع لادخار المال وتنميته، فإن أفضل الطرق هي التي تناسب المدخر، وتلائم ظروفه، ويمكنه السيطرة عليها، وتحقيق النجاح من خلالها، فرب طريقة تصلح مع شخص ولا تصلح مع الآخر، وقد تتيح الأيام طرقاً أخرى جديدة تواكب مستجدات العصر وتكون أكثر ملاءمة للادخار مع تنامي ثقافة الادخار، ونمو معدل هذا السلوك وسط المجتمع، وليست هناك قاعدة محددة ملزمة، ولا طريقة مثالية عليها إجماع، غير أن الظروف الخاصة وحجم الادخار، وخطط الاستثمار ونوعه وبيئته، عوامل قد تلعب دوراً في تحيد نوعية الطريقة التي تلبي الطموحات وتستجيب للتطلعات وتحقق الأحلام.

الدرس الخامس

الادخار .. ممارسات يومية

الدرس الخامس :

الادخار .. ممارسات يومية

أهمية الادخار لا تكمن في كونه سلوكا فرديا يمارسه البعض ممن يرغبون في توفير جزء من مالهم لمواجهة الظروف الاضطرارية وحسب، بل أيضاً لأنه يمكن أن يصبح سلوكاً اجتماعيا يمارس بشكل يومي في مختلف الظروف حتى في ظل الأوضاع الاقتصادية الجيدة، وذلك انسجاماً مع تعاليم الدين الحنيف الذي يحث على حفظ النعم وعدم الإسراف، والإنفاق على قدر الحاجة، تحوطاً وتحسباً لتقلبات الأيام ودوران الليالي وتغير الأحوال.

ونظراً لأن الادخار يفيد الفرد والمجتمع، ويسهم في تعزيز اقتصاد الوطن، فعلى المجتمع أن يتبناه كعادة اجتماعية، قبل أن يكون عادة اقتصادية، وينبغي أن يفرق الناس بين الادخار كقيمة اقتصادية مالية، وسلوك اجتماعي رصين، وبين البخل والتقتير كصفة سالبة ومعيبة لدى كل شخص، حيث أن العادات الاجتماعية والخصال الكريمة التي يتمتع بها المجتمع المسلم، تكافح البخل وتحذر منه، وهذا ربما دفع الكثير من الناس إلى إهمال ثقافة الادخار، وعدم الحماس لها، لأنهم خلطوا بين الادخار والبخل، ولم يعتادوا على هذا السلوك منذ نعومة الأظافر، بينما الفرق بين الادخار والبخل شاسع وواضح وجلي لكل النخب الاقتصادية.

الادخار كمبدأ ليس غريباً على المجتمع فهو موجود، ويمارسه كثير من الناس، لكن بصور مختلفة وبنسب متفاوتة، يتحكم في مستواها وحجمها الهدف المنشود من ورائها، فهناك أهداف ادخارية مؤقتة، للحصول على إنجاز محدد في فترة زمنية قصيرة المدى، وهذا النوع من الادخار يزول بزوال الهدف، وهناك أهداف مؤقتة قد تندرج ضمن منظومة أهداف الادخار ولكن عندما يطغى هذا النوع على بقية الأهداف المستدامة، ويصعد عليها فقد يهدم مبدأ الادخار برمته.

ولكي يصبح الادخار ناجحاً يحفز المزيد من الناس لانتهاجه، ويصبح ثقافة اجتماعية وممارسة يومية، يجب أن تكون للمدخر خطط خاصة في إطار فكرة الادخار المالي التي يرجو من ورائها تحقيق العديد من النتائج، ولكن يجب ألا تكون تلك الخطط والممارسات على حساب الاحتياجات اليومية، حتى لا تؤثر عليها ومن ثم يصعب الاستمرار في الادخار وتفشل المحاولة، فالحاجات اليومية ليست مجالا للادخار، وإلا أصبحت المسألة مجرد مغامرة وليست ادخاراً، فالزحف على الاحتياجات الضرورية اليومية يوقع الفرد في فخ البخل الذي يتحاشاه الناس ويفرون منه فرار الصحيح من الأجرب، وتفادياً لملامسة خط البخل، على الفرد أن يدخر الفائض عن الحاجة، وأن ينفق على الاحتياجات والضروريات بشكل طبيعي في ظل الادخار، وأن يلغي الكماليات التي لا داعي لوجودها، أو يقلل منها ما أمكن ذلك.

الادخار يمكن أن يكون عادة أو ممارسة يومية، لكنه حينما يمارس بأسلوب متنوع ومتجدد، يشير إلى تمدده وانتشاره وأنه أصبح نهجاً ذا مردود استثماري واقتصادي، فالتنويع الادخاري يقلل مخاطر الفقر والعجز وتقلبات الأسواق المالية والعقارية، وفي هذه الحالة سيحافظ الادخار على النمو في مستوى ثابت لا يؤثر على الدخل اليومي ولا يعيق الأهداف والخطط الادخارية الدائمة والمؤقتة في مجملها.
حينما يتعلم النشء منذ الصغر ثقافة الادخار، ويجد الطفل أهله يمارسون هذا السلوك ويحثون الآخرين عليه، بلا شك سيكون الطفل حريصاً على ممارسة الادخار، ومدركاً لفوائده، سواء كان ذلك في طفولته أو عندما يصبح شاباً أو يدخل الحياة العملية، حيث تلازمه هذه الثقافة وتكبر معه، وهكذا يسهم المجتمع في إنشاء جيل ميال للادخار، نابذ للإسراف والتبذير والاستهلاك السلبي والتسوق غير المجدي.
فهذه الثقافة عظيمة الفائدة، بسيطة التحقيق، عندما نغرسها لدى الأطفال، وإيجابية النتائج حينما يجنيها الكبار، وهذا السلوك يساعد الفرد على رؤية الفرص، ويحفزه على صناعتها واستغلالها، ويبعد عن ذهنه الشعور بالإحباط الاستثماري والعجز المالي، وبالادخار يمكن أن يكون المرء أكثر استقراراً نفسياً واقتصادياً، ويسهم في توسيع دائرة العلاقات، وامتلاك الجرأة في التفكير والتخطيط لتنمية الادخار عن طريق الاستثمار.

وبالممارسة والتحفيز ونشر ثقافة الادخار وتكريس مفاهيمه، يصبح عادة لدى الأسرة والمجتمع يتحلى بها جميع الأفراد، ويعد هذا السلوك من مقاييس ومعايير التحضر، والدراية بمعطيات الحاضر وتوقعات المستقبل، والقدرة على إدارة المال، وتحقيق التوازن في أمور الحاضر، وصناعة حياة المستقبل.

يبدو أن ما أطلق عليه مجازاً (الطفرة) في سبعينيات القرن الماضي ألقت بظلالها على الكثير من شرائح المجتمع، فعاشوا فترة تراخي لا حاجة لهم فيها للادخار ولا التفكير فيه، ولم يتحمس الكثيرون مع تلك الظروف إلى طرق أبواب الادخار لعدة عوامل ربما تكون ثقافية واجتماعية وغيرها من الأسباب.

ويمكن تعديل هذا التفكير الجمعي وتصحيح هذه المفاهيم من خلال جهود إعلامية، ومن خلال مؤسسات المجتمع، وخطباء المساجد، والمدارس، وغيرها، لترسيخ ثقافة الادخار، حتى يصبح هذا السلوك ممارسة يومية.

مسألة الادخار سلوك محلي وعالمي نابع من الوعي المالي المتنامي لدى الفرد ودرايته بأهمية التخطيط لإدارة شئونه المالية، والموازنة بين الصرف والدخل مما يؤثر على حياته الشخصية والأسرية والوظيفية، وتعامله مع الآخرين، وإدارة أعماله ونشاطاته حاضراً ومستقبلاً .

من الأدوات التي تسهم في جعل الادخار سلوكاً وممارسة يومية نشر الوعي بين أفراد المجتمع خاصةً الأطفال من خلال تشجيعهم على الادخار، وكذلك الشباب بإقامة الدورات التدريبية والمحاضرات والحملات التوعوية، وغيرها من وسائل رفع معدل الوعي المالي، بطريقة تجعل هذه الثقافة سائدة في المجتمع.

البنوك والمؤسسات المصرفية والمالية يمكنها التعديل من سياستها وتوجيه عروضها وبرامجها تجاه تنمية ثقافة الادخار والاستثمار وفتح مجال الودائع المصرفية المحفزة للناس بدلاً من تشجيع سياسة الاستهلاك وعروض التخفيضات التي تقود الناس إلى المزيد من الشراء والاستهلاك وهذا سلوك مناقض لمبدأ الادخار وتنمية المال.

ومن ميزات الادخار أنه سلوك اجتماعي حميد ينظم الحياة المالية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات من خلال ضوابط شرعية، منسجماً مع تعاليم الإسلام بمحاربة التبذير والإسراف والحفاظ على المال وترشيده والتوسط في الصرف على المعاش والتحوط للظروف وعدم المغالاة في الاستهلاك ولا في الاكتناز، كما أنه وسيلة من وسائل سد الحاجة ومواجهة الأزمات الطارئة وتقع مسئولية نشر ثقافة الادخار وترسيخها على الدولة والمجتمع على حد سواء.

الادخار سلوك مالي اقتصادي إيجابي وضروري في حياة كل فرد، ومهم لدى كل مجتمع، لأن نتائجه تعود على الفرد والمجتمع والدولة، فهو نوع من النظام الاقتصادي المالي الذي ينظم حياة الأسرة لتلبية رغبات أفرادها وترتيب احتياجاتهم الآنية والمستقبلية، ويكبح جماح التسوق غير المدروس، والابتعاد عن الاستهلاك المفرط والإنفاق على الكماليات.

إن ثقافة الادخار مسئولية تستقيم بها حياة الفرد والمجتمع، وتنمي لدى الجميع الوعي الاقتصادي والقدرة على إدارة المال، وهذا السلوك صالح لكل زمان ومكان وهو مستمد من قيم الدين وقواعد الشرع، حيث لا تستقيم الحياة إلا إذا واجهنا تبعاتها ومستجداتها وعالجنا كل خلل يحدث نتيجة لتلك التبعات، وهذا يساعدنا على استقامة الحياة وإصلاح اعوجاجها، ولا شك أن استقامة الحاضر تمهد وتؤهل لاستقامة المستقبل وصلاحه، وتوفير الحياة الكريمة فيه.

حينما يترسخ سلوك الادخار ويصبح عادة اجتماعية، وممارسة يقوم بها الكبير والصغير تبدو النتائج واضحة وجلية، وينعكس ذلك على الاستهلاك والإنفاق، وهذا يتطلب تعزيز ثقافة الاستهلاك الايجابي، وعند الدخول في برنامج الادخار لابد من تضحية، بالكثير من الاحتياجات غير الضرورية ، وقد تتفاوت درجات هذه التضحية من شخص إلى آخر، وعلى الشخص أن يتحمل تلك التضحيات والصعوبات الآنية من أجل توازن المستقبل وصناعة جودته.

من أجل تحسين مستوى المعيشة حاضراً ومستقبلاً، وزيادة الدخل الشهري والسنوي، والتخلص من المنصرفات غير الضرورية ، وانتهاج سلوك اقتصادي مالي إيجابي يقوم على خلق التوازن بين الدخل والاستهلاك، لابد من تكاتف جهود الجميع وتعاونهم لتكريس مفاهيم الادخار والاستثمار، وتنمية ثقافة إدارة المال والتحكم في الإنفاق والتقليل من شهية الشراء والاستهلاك السلبي وتنظيم الحياة، ويمثل الادخار وسيلة لتمويل المشاريع الخاصة، وفتح باب الاستثمارات على مصراعيه، مما يساعد على إسهام الفرد في تنمية الاقتصاد الوطني، وخدمة المجتمع.

من الناحية النفسية والاجتماعية يلعب الادخار دوراً مهماً في بث الشعور بالمسئولية والإحساس بالواجب لدى الشخص المدخر، ويمنحه الرغبة في المشاركة الاقتصادية وبناء اقتصاد خاص والإسهام في تنمية اقتصاد الدولة، ويعزز لديه الثقة بالنفس كشخص فاعل في المجتمع، كما يحقق الرضا التام وتقدير الذات.

كما أن المجتمع مطالب اليوم بمواجهة إغراءات السوق، والشركات المختلفة ذات القدرات العالية في عرض منتجاتها والترويج لها بأسعار جاذبة، ذلك لأن التسوق المطلق والاستهلاك السلبي يعيقان الادخار ويعرقلا كل جهود الاستثمار.

وظلت ثقافة الاستهلاك منتشرة وممارسة لدى كثير من المجتمعات التي تتمتع بوفرة مالية مميزة، وهذا مؤشر إيجابي في بعض جوانبه، باعتبار أن الأفراد في هذه الدول يشعرون إلى حد كبير بالاستقرار الاقتصادي والأمان المالي، وهذا يدفعهم إلى عدم التفكير كثيرا في مسألة احتمال مواجهة أزمات مالية، أو حتى إمكانية تجاوزها بطرق مختلفة، وذلك بعكس المجتمعات التي لا تتوفر لديها الأموال بذات المستوى، حيث يلوح المستقبل بكل تعرجاته وتحدياته ومخاوفه، أما التفكير في الادخار ونشر ثقافته فقد كان قائماً منذ عقود طويلة رغم شح الموارد في ذلك الزمن، أما في الوقت الحالي فإن الأدوات والأسباب تهيأت لكل من يود الادخار من ناحية الموارد ومن ناحية الوسائل والقنوات التي تحفظ الأموال سواء في شكل ودائع أو استثمارات، مما يسهل عملية ترسيخ المفاهيم، وجذب العديد من شرائح المجتمع، فضلاً عن أن الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية تجعل الكثيرين يفضلون ادخار جزء من دخلهم لمواجهة التزامات المستقبل القريب، بكل ما يحمل من غموض ومخاطر.

الادخار في حد ذاته ليس طريقاً نحو الثراء والوفرة المالية، لأنه في هذه الحالة يعني أخذ جزء من الدخل وإخفاءه ، لكنه قد يكون خطوة رئيسة في هذا الاتجاه، وهنا تبرز أهمية التنوع في فرص الاستثمار الآمن أو متوسط المخاطر للمجتمع، الذي يعزز الادخار ويقوده إلى حالة الوفرة المالية.

ثقافة الادخار والاستثمار يمكن تنميتها لدى النشء منذ الصغر كسائر احتياجاته الدنيوية، وكبقية الثقافات الدينية والاجتماعية والفكرية وغيرها، وعلى المؤسسات ذات العلاقة بالادخار والاستثمار وكذلك المؤسسات التعليمية والإعلامية القيام بدور كبير ومهم في بناء مهارة وثقافة الفرد تجاه الادخار منذ الصغر، حتى ينشأ عليها وتمسك بها ويدافع عنها باعتبارها مكوناً أساسياً لحياته، لذلك تواجه المحاولات الراهنة لرفع معدل الادخار في مجتمع لم يتلق جرعات توعوية بهذا الخصوص منذ وقت مبكر تبدو أشبه بالنقش في الحجر إلى حد كبير، على الرغم من أن نقش الحجارة أصبح أمراً متاحاً وسهلاً في زمن توفرت فيه كل وسائل التغلب على الصعاب.

الأمر الذي لا خلاف حوله هو أن ثقافة الادخار تشكل جزءاً مهماً من مكونات شخصية الفرد والمجتمع، ولترسيخ هذه الثقافة وجعلها سلوكاً اجتماعياً يومياً يجب التكامل في العمل والتنسيق بين المؤسسات التي ذات العلاقة بالادخار والاستثمار من جهة والمؤسسات التعليمية والإعلامية من جهة أخرى، ومنظمات المجتمع المدني والجهات الناشطة والفاعلة في مجال المسئولية الاجتماعية من أجل إعداد برامج توعوية وتثقيفية لتنمية قناعة الأجيال بأهمية الادخار في الحاضر والمستقبل.

ولجعل هذا السلوك يسود ويفرض نفسه ضمن عادات وممارسات الناس التي تتم بصورة تلقائية، وبشكل يومي، لا بد لمختلف شرائح المجتمع أن تستوعب أهمية إدارة المال، وضرورة الادخار، وما الخطوات التالية لعملية توفير الفائض عن الاحتياجات الضرورية، وماذا تحتاج تلك الخطوات من مهارات وخبرات لكي تجنى النتائج الفعلية للادخار وما الأوعية والوسائل التي ندخر من خلالها المال وننميه، لكي تستمر عجلة الادخار دون توقف؟ وقتها ستصبح ممارسة هذا السلوك مثل التسوق تتم بشكل يومي وبرغبة وحماس وقناعة.

الدرس السادس

الادخار من أجل الاستثمار

الدرس السادس :

الادخار من أجل الاستثمار

هناك علاقة طردية بين زيادة دخل الفرد وارتفاع معدل الاستهلاك، لذا تجد التسوق دائماً مرتبطاً بوفرة السيولة ووجود القدرة الشرائية، ولكن يمكن تغيير هذا النمط بنظرة فاحصة إلى المستقبل، وهذه النظرة ترتكز على إعادة النظر في طريقة الاستهلاك والتقليل من الصرف الآني، والتفكير في توفير المال وتنميته من أجل الاحتياجات المستقبلية.

ولكي يستفيد الفرد من هذه الرؤية، عليه أن يستغني عن الكثير من الاحتياجات غير الضرورية، ويقلل عملية الشراء غير المدروس، وتقليص المنصرفات وتوفير المال وتوجيهه نحو الاستثمار حسب الخطط والفرص المتاحة وحسب مقدار المال.

فأهمية الادخار للفرد تتجاوز إمكانية توفير المال لتحسين المستوى المعيشي، أو تحسباً للظروف الطارئة والاستثناية، فهو مهم أيضاً وبصفة أكثر للاستفادة منه في الاستثمار والتنمية، وفي هذه الحالة يكون المردود شاملاً وعاماً حيث يصب في دعم الاقتصاد الوطني.

وتكمن أهمية الادخار في أنه يمثل أحد العوامل المساعدة في الاستثمار باعتباره مصدراً مهماً للسيولة، وكلما توفرت الأوعية الاستثمارية والمجالات الآمنة فإن الادخار سيجد آفاقاً أرحب وإقبالاً من الأفراد والأسر، وسيسهم بفاعلية في عملية الاستثمار والتنمية.

في السابق كان الادخار من أجل حبس المال عن التسلل والتدفق في مسارات غير مستقبلية وتوفيره لمقبلات الأيام وحسب، ولكن في العصر الحالي ومع توفر قنوات الاستثمار وتعددها، ووجود خيارات لتنمية المال، أصبح الادخار مقروناً بالاستثمار إلى حد كبير من أجل الحصول على حياة ناجحة لأن الادخار وحده غير كاف لتحقيق الأهداف كاملة، لكنه يجعل الفرد يتحكم في إدارة إنفاقه بالتوازن مع دخله ويجنبه الديون والتعثر في سدادها، لذا نجد اقترانه بالاستثمار شكل حقبة جديدة لإدارة المال، وأنعش كثيراً واقع التنمية.

ويمكن القول بأن الاستثمار فتح آفاقاً أرحب أمام الادخار، وجعل الاقبال عليه يتم ببصيرة ووعي وخطط واضحة مبنية على قراءات وحسابات وحقائق واقعية، ويعزز الاستثمار زيادة الدخل وهو نوع من إدارة المدخرات وتحريكها وإخراجها من واقع الركود، فوجود الادخار والاستثمار معاً يؤسس لحياة مالية ناجحة لا تتم لأحدهما بمعزل عن الآخر.

وقبل الدخول في أي مشروعات استثمارية على المدخر أن يحدد أوجه الدخل والانفاق حتى يستطيع أن يعدل ويرشد ويحذف ويضيف لصالح تشغيل المبالغ المدخرة ليجذب المال بعضه بعضاً من خلال عملية الربح والزيادة التي هي أساس فلسفة الادخار.

ليس كل الناس لديهم خبرة في مجال استثمار الأموال، ولكن يمكن أن تكون لديهم القدرة على ادخار المال بطريقة أو بأخرى، لذا من الأفضل وضع قائمة لأهداف الاستثمار وخياراته ومراحله وحجمه، وتصنيف هذه القائمة، واختيار الأهداف التي تتحقق من خلال احتياجاتك وقدراتك الاستثمارية بصورة تحدث التغيير الإيجابي في حياة الفرد بصفة عامة وحياته المالية على وجه الخصوص، فهناك أهداف قصيرة المدى يمكن تحقيقها خلال سنة أو سنتين، وهذه تمثلها مشاريع محدودة وذات إمكانيات معينة، وهناك أهداف متوسطة المدى تتحق عبر استثمار يستمر من ٥ إلى ٧ سنوات، وهذه لها ميزاتها التي تتناسب مع حجم الاستثمار فيها، وأيضاً هناك أهداف بعيدة المدى تستغرق عشر سنوات واكثر وهي غالباً تشمل مشاريع التقاعد.

وعند الادخار من أجل الاستثمار يجب تقييم المدخرات وتحديد المبلغ الموجه للاستثمار فإن كانت التكلفة المتوقعة أكبر من المبلغ، يمكن تغيير الخطة الاستثمارية من خلال زيادة الدخل أو تقليل النفقات لتوفير المزيد من المال، وكذلك من المهم معرفة الاحتياجات الاستثمارية والقدرة على تحمل مخاطر الاستثمار، وبعد وضع الخطط وإعداد المال، يمكن استشارة بيوت الخبرة وطلب المساعدة من أهل الاختصاص حتى تكون الخطوات الاستثمارية في المسار الآمن، وعند تخصيص ادخار المال للاستثمار يمكن تخصيص جزء منه لحالات الطوارئ، حيث أن الاستثمار يتعرض للطوارئ التي تحتاج جانباً من المال لانقاذ هذا الاستثمار.

الكثير من الناس لا يبتعد عن الأهداف الكلاسيكية للادخار كثيراً، التي كانت تحوم حول متغيرات الظروف، والطوارئ، والمناسبات العائلية، وتوفير المال لمرحلة ما بعد التقاعد، حيث جعلوا استثماراتهم من خلال خطة لمرحلة التقاعد، وهذه فكرة جيدة لكن من الأفضل ألا يتم البدء فيها عند الاقتراب من التقاعد، بل الأجدى أن يتم التخطيط لها منذ وقت مبكر، حتى إذا جاءت مرحلة التقاعد يكون الاستثمار الخاص بها قد آتى أكله وحقق نتائجه.

خطة الاستثمار لا بد أن تكون على قدر من المرونة ولديها قابلية التعديل أو التغيير وفقاً للأحداث والمتغيرات وتحسباً لأي طوارئ، فقد توضع الخطة في وقت وتنفذ في وقت آخر فالمرونة تمنحها الصلاية في وجه مختلف الظروف، وتتيح إمكانية التعديل الذي يواكب المستجدات التي قد تطرأ لأي سبب من الأسباب.

وترى مؤسسات متخصصة في الاستشارات المالية، أن الادخار يجب أن يصبح عادةً منتظمة وليس نشاطاً موسمياً أو لفترات متقطعة، ومن الأهمية مراجعة هذا النشاط بعد كل فترة وتقييم الوضع المالي جراء الادخار لوضع الأمور والإجراءات في منظورها الصحيح، ولكي يحقق الادخار أهدافه بصورة صحيحة يتطلب الانضباط والتحرك ضمن الإمكانات المتاحة وبشكل منتظم ودقيق، حتى يتكون لدى الفرد مبلغ مناسب لنوعية الاستثمار الذي يختاره.

إن خطوة الانتقال بالتفكير من حيز ادخار المال لأجل الاكتفاء الذاتي وسد الحاجة وكف النفس عن السؤال ودفع الظروف القاهرة، إلى آفاق الاستثمار وزيادة المال وتنميته، هي خطوة تحتاج إلى قدر من الشجاعة والجرأة بل إلى الخبرة والوعي والتخطيط والدراسة، وكذلك ادخار المال من أجل تعليم الأبناء وحفظ النقود لسنوات التقاعد فيه نوع من التحوط والتحسب للمستقبل لكنه يحتوي على جانب سلبي، يتمثل في أن المال معرض للنقصان ولارتفاع أسعار السلع والمواد وليس هناك أمل في تنميته أو زيادته وربما الأمر قد يهدد استمرارية الادخار ما لم تكن هناك فكرة للاستثمار الذي يمثل الضمان لزيادة المال ونموه ومضاعفته في فترة وجيزة وفقاً لنوع النشاط وأمان المحفظة الاستثمارية والقدرة على تدوير المال.

وفي حالة ركود المال في خزائن الادخار فقط دون تحريك أو استثمار فإنه بالتأكيد سيواجه عاملين سلبيين هما التضخم المعيشي، واستهلاك قيمة العملة، لذا يمثل الاستثمار الحل المناسب للخروج من هذه المخاطر، وهذا يؤكد حقيقة (الاستثمار هو سند الادخار، والادخار هو مصدر أموال الاستثمار) فكلاهما سند للأخر.

وفي حال الادخار من أجل الاستثمار يكون المدخرون الشباب هم الأوفر حظاً والأكثر نجاحاً حيث يلعب عامل الوقت دوراً مهماً في النتائج الايجابية للاستثمار وتنامي مردود المدخرات والعائدات والاستفادة منها في سن مبكرة، في حين تكون التزامات الشباب أقل من الأسر الكبيرة التي يقل معها معدل الادخار وتضيق المساحة الزمنية لرب الأسرة للاستفادة من المردود الاستثماري للادخار بعد سن التقاعد وتتزايد الاحتياجات وتزيد نسبة الانفاق.

ومع توفر المال، ووجود حيز كبير من الوقت والحرص على التخطيط الجيد والرؤية الواسعة فإن الادخار الاستثماري المبكر يكون أفضل الحالات لأن عامل الوقت لا يقل أهمية عن عامل رأس المال مما يتيح المزيد من الخيارات والفرص الاستثمارية المفضلة القادرة على تحقيق الأهداف طويلة الأجل، وتلبية الطموحات في وقت قياسي، وهنا يجب التنبيه إلى عدم الركون إلى المخاوف من الاستثمارات إذا كانت في القطاعات الآمنة ومن خلال المسارات الصحيحة وعدم الشح بضخ المزيد من المال فيها متى ما سنحت الفرصة، ولن يكون الأمر صعباً حينما تنطلق فكرة الادخار من أجل الاستثمار من قناعة يدفعها التخطيط والاستمرار، وهناك مقولة شهيرة لأحد خبراء الاقتصاد والاستثمار العالميين في مجال الادخار والاستثمار تقول : (لا تدخر ما تبقى بعد الصرف، بل أصرف ما تبقى بعد الادخار) وهنا تبرز أولوية الادخار الناجح المرتبط بالاستثمار وعند زيادة الادخار في كل شهر أو سنة وهو قيد الاستثمار يكون العائد مركباً بمعنى أن الادخار لا يتوقف لمجرد دخول الفرد عالم الاستثمار بل يتواصل ليشكل إضافات مستمرة لرأس المال المستثمر، بحيث تكون الأرباح ناتجة عن أرباح، وعن رأس المال معاً.

الادخار من حيث المبدأ وكفكرة وسلوك لتوفير المال وحفظه من التبديد والفناء، لا يحمل نوعاً من المخاطر كون الفرد يدخر جزءاً من ماله للمستقبل، ما دام في الحفظ والصون سواء كان من خلال ودائع مصرفية أو خزانة خاصة، لكن الاستثمار رغم أنه مصدر تنمية الادخار وزيادته، فقد تعتريه بعض المخاطر المترتبة على نوع الاستثمار وحجمه وحاجة السوق لهذا النشاط وتوجهات السوق العالمية وحجم المنافسة وإفرازاتها، وهذه المخاطر يكون ضررها وأثرها حسب حجمها وتوقيتها وكيفية مواجهتها والمعالجات التي وضعت للتصدي لها.

ولتفادي مخاطر الاستثمار يمكن للشخص المدخر عدم الدخول بكامل أمواله في العمليات الاستثمارية في بادئ الأمر، من أجل تجنب أي خسائر يمكن أن تحدث، وفي حالة نجاح التجربة يمكنه زيادة رأس المال والتوسع في الاستثمار.

ويؤكد الخبراء أن أهم نقطة في عملية الادخار من أجل الاستثمار مسألة الانتظام والانضباط في ادخار النسبة المحددة من المال لأجل هذا الهدف، ويمكن أن يصبح الادخار المنتظم المرتبط بالاستثمار في السوق، مدخلاً للوصول إلى منظومة الصناديق المالية المشتركة المتنوعة، والاستفادة من عروضها وبرامجها وحلولها المصممة حسب الحاجة، فضلاً عن الاستفادة من الأموال المستخدمة في تحقيق أهداف التقاعد، فالاستثمار بدفعات منتظمة شهرية أو سنوية في الخطة تمثل أهم الحلول الممكنة لتحقيق بعض الأهداف المستقبلية الموضوعة، والاسهام في زيادة فرص النمو للاستثمار على المدى الطويل، ويستطيع الفرد تحديد المبلغ الذي يجب ادخاره شهرياً وكيفية استثماره، بعد تقييم وتحديد دخله والتزاماته المالية، بالإضافة إلى المبالغ المخصصة للحالات الطارئة، فالنفقات الصغيرة تلعب دوراً خفياً في تآكل الدخل ويمكن أن يضيف تركها زيادة في المدخرات بمرور الأيام.

من أفضل أنواع الاستثمار إقامة مشروعات خاصة يديرها صاحب المال بنفسه ولو استفاد من بيوت الخبرة والاستشارة في مجال الاستثمار، بحيث تعرف حجم رأس مالك وحجم التكاليف والأرباح ومؤشر النمو وغيرها من حقائق المشروع أو المشاريع لإمكانية تطوير الفكرة أو تدارك المخاطر أو تفاديها إن وجدت.

كما يمكن استثمار المدخرات من خلال الدخول في مشاريع مع آخرين، وهذا يحتاج إلى الثقة أو التحقق من المصداقية والأمان ودراسة جدوى المشاريع أو المشروع، وكل ذلك يتوقف على الشركاء ومدى أمانتهم وصدقهم وخبرتهم وقدرتهم على إدارة المشاريع.

كذلك يمثل سوق الأسهم مجالاً خصباً وجاذباً لاستثمار الأموال، ويمكن استثمار المدخرات في هذا المجال الذي تمثل السلع فيه مجرد أرقام قابلة للصعود والهبوط وهذا السوق رائج تتحرك بداخه أموال طائلة، ويحقق – في حال صعود الأسهم – أرباحاً كبيرة يسيل لها لعاب المستثمرين، والدخول فيه يحتاج إلى قدر كبير من الشجاعة والتوكل، حيث يعتبر الكثيرون الاستثمار في هذا السوق نوعاً من المخاطرة والمغامرة.

ويعتبر القطاع العقاري من أهم المجالات ذات الاستثمار الآمن وافضلها لكثير من الناس، كونه يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم، رغم تذبذبه وعدم ثباته في السوق ولديه دور كبير في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وهو من المحافظ الآمنة ، غير أن مردوده ليس عاجلاً بل يحتاج المزيد من الصبر، ووجود الصناديق العقارية قلل مدة انتظار عائدات الاستثمار العقاري من سنين طويلة إلى فترات قصيرة، ومن ميزات الاستثمار في المجال العقاري أنه في أسوأ حالاته يحفظ الأصول (العقاية) باعتبارها أصل الأموال التي كانت مدخرة قبل الاستثمار، وفي أفضل حالاته يدر على صاحبه أموالاً كثيرة تمثل أضعاف المبالغ المستثمرة فيه.

وهناك الكثير من مجالات الاستثمار سواء في الأنشطة الصناعية أو الزراعية أو المعدنية أو تجارة السلع الاستهلاكية أو الثروة الحيوانية، حيث تتنوع قواعد الدخول فيها وفقاً لحجم رأس المال ومكان المستثمر وخبراته ومجاله وما هو متاح منها .

الدرس السابع

الجهات التي تسهم في ترسيخ ثقافة الادخار

الادخـــار بوابة الاستثمار و الثروة

الدرس السابع :

الجهات التى تسهم فى ترسيخ ثقافة الادخار

تتكامل الجهود الرسمية والخاصة من أجل نشر ثقافة الادخار وترسيخها لدى المجتمع السعودي، ورفع مستوى الوعي بهذا السلوك الذي أصبح ضرورياً ومؤثراً في خلق توازن للأسرة ووضع الضمانات والتحوطات اللازمة لمستقبلها، وأخذ إسهامه في التنمية المستدامة وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني يتنامى بشكل مطرد.

والمجتمع بحاجة إلى المزيد من تفاعل الواجهات الاستثمارية والمالية والاقتصادية مع هذا التوجه من أجل دعم تكريس مفهوم الادخار، وتنمية الوعي المالي، وتحفيز الناس على ممارسة الادخار واستثمار مدخراتهم، والعمل على ترسيخ هذا السلوك، وجعله ثقافة اجتماعية يقبل عليها الجميع بدوافع ذاتية وانطلاقاً من قناعات شخصية وحماس من أجل رسم صورة المستقبل بألوان الاحلام والتطلعات والطموحات.
والصورة الواضحة في أفق الرؤية تبين أن الامكانيات والمؤسسات والأفكار متوفرة وعلى درجة عالية من الجاهزية للاسهام في رفع معدل الادخار وسط المجتمع السعودي، فقط الأمر يحتاج إلى عزم وإصرار، وإلى تحديد نقطة البداية، ورسم خطة تستنهض همم الجميع للمشاركة كل حسب برنامجه واستعداده وأدواته وإمكانياته.

وقد درجت البنوك والمؤسسات المالية على إطلاق منتجات استثمارية ادخارية، وتزايد في الآونة الأخيرة حراك ملحوظ في الحياة الاستثمارية بتوجه عدد من المؤسسات المالية إلى إنشاء وطرح برامج للادخار، تزامناً مع زيادة نشاطها لرفع درجة التوعية بين أوساط المستهلكين بأهمية الادخار وإرساء ثقافاته في المجتمع.

ورفعت البنوك والمؤسسات المالية خططها الترويجية لبرامجها الادخارية التي يُعنى بعضها ببرامج التقاعد وبرامج العائلة والتعليم والصحة، وتتمتع هذه البرامج الادخارية بفترة زمنية طويلة، لكنها تتميز في الوقت نفسه بالمرونة في توفير المبالغ اللازمة للمستفيدين عند الضرورة، وتعد كيفية توفير المال واستثماره من المشاكل التي تواجه الكثير من السعوديين خصوصاً الشباب، ما يستدعي تنويعاً للبرامج الادخارية، وتوسيعاً لأوعيتها وقنواتها لاستيعاب أكبر شريحة منهم على مختلف مصادر دخلهم.

ويقوم بعض مديري هذه البرنامج باستثمار مبالغ المستفيدين التي يتم ادخارها في صناديق استثمارية ذات مخاطر محدودة لتوفير مردود ثابت، كما يتم استثمار نسبة محدودة من المدخرات في باقة مختارة من صناديق الأسهم العالمية وإدارتها من قبل خبراء من المؤسسات المالية القائمة على هذه البرامج، واستثمارها في الأسواق السعودية تجنباً لأي مخاطر إضافية، ويستطيع المستفيد في نهاية كل سنة مالية الحصول على كشف مالي موضح فيه قيمة المدخرات ونسبة نمو الصندوق الادخاري، بطريقة احترافية عالية، ومحققة من المستشارين والمراجعين القانونيين.

هذا التوجه نحو تعزيز البرامج والصناديق الادخارية لم يكن مطروحاً بهذا الإلحاح قبل حدوث التقلبات الحادة في سوق الأسهم، وما أعقبها من ارتفاع في أسعار المواد الغذائية نتيجة الأزمة المالية العالمية، التي حلت قبل عدة سنوات، وتركت بصماتها على الأسعار والسوق والاستثمار على حد سواء، وهذا يؤكد وجود استجابة كبيرة من قبل الأفراد، وخصوصاً شريحة الشباب لإيداع أموالهم في هذه البرامج بعد الحملات التي أطلقتها بعض المراكز المالية في المملكة لرفع الوعي بأهمية الادخار وإشاعة ثقافته في المجتمع، وتكريس الوعي المالي وإدارة المدخرات.
وبدأت ثقافة الادخار تطرق أبواب المدارس بمختلف مراحلها، والجامعات والكليات والمعاهد من خلال إقامة الندوات والمحاضرات والمعارض بين التلاميذ والطلاب، وهذا يعكس نجاح هذا الحراك الكبير في المجتمع المحلي، وتفاعل الجميع مع ما طرحته البنوك والمؤسسات المالية، من برامج ومبادرات وفعاليات أسهمت في رفع مستوى الوعي الادخاري بشكل ملحوظ.

وكان لهيئة السوق المالية دور بارز وفاعل في تنمية ثقافة الادخار لدى الأطفال بإصدارها مجلة «المستثمر الذكي» التي تخاطب الأطفال عبر وسائل مدروسة بإشراف متخصصين في الشأن الاستثماري وعلم النفس وعلم الاجتماع، وغيرها من الخطوات الداعمة لتعزيز ثقافة الادخار، ورفع معدل الوعي المالي ودوره في تنمية الاقتصاد، كون هؤلاء الأطفال هم شباب الغد ورجاله، وهم أصحاب الادخار والمال الباحثين عن الاستثمار والتنمية.
ومن الضرورة أن يتزامن رفع الوعي بأهمية الاستثمار مع معالجة السلوكيات المالية السالبة التي تدفع أفراد المجتمع على انفاق المال على سلع كمالية، وسهولة الحصول على القروض من بعض الشركات والبنوك، مما يلقي أعباء مالية كبيرة على هؤلاء المقترضين والعجز عن تسديد أقساطها، ثم الدخول في دوامة الديون المركبة.
وتعود هذه السلوكيات السالبة إلى غياب أهمية الادخار في الفكر الاقتصادي وتنامي ظاهرة الاستهلاك، وتسود المشهد المالي في المملكة حالة من التفاؤل بسبب نجاح حملات التوعية ورفع الوعي بأهمية الادخار، وبروز الكثير من الفرص والحلول الداعمة لعملية الاستثمار مما يحفز على ادخار المزيد من المال وبالتالي تنامي هذا السلوك وانتشاره.
وفي الآونة الأخيرة أخذ الشباب - خاصة الصغار - يمارسون الادخار بنسبة أكبر في دلالة على أن الوعي العام بثقافة الادخار والاستثمار في ارتفاع مطرد، لكن الأفراد يحتاجون إلى المزيد من المعلومات، وهذا دور المؤسسات المالية المعنية من خلال إطلاق حملات توعوية لنشر ثقافة الادخار في المجتمع.
كما أن هناك بعض الشركات والمؤسسات المالية التي أطلقت حملات واسعة بغرض رفع الوعي ونشر ثقافة الادخار بين المواطنين وترسيخ هذه العادة خاصة في أوساط الشباب، وهذه الجهود بالتأكيد تحتاج إلى دعم ومساندة من الدولة لتوفير بنية نظامية تشجع الناس على الادخار وتحفزهم عليه لأن الإنسان بطبيعته يقدم المصلحة الآنية على المصلحة المستقبلية المؤجلة.

ويتم ذلك وفق مفهوم ميزانية الأسرة بالتخطيط المالي السليم من خلال وضع ميزانية تلبي البنود المختلفة حسب الأولوية والأهمية، ليحقق الدخل رغبات الأسرة وطلباتها، ويصعب وضع نموذج ثابت لميزانية موحدة يتّبعها جميع أفراد الأسرة لاختلاف ميولهم وأعمارهم ونوع الدخل ومستوى المعيشة واختلاف المتطلبات لكل منهم.

ويتمثل دور المصارف في العمل من أجل نشر ثقافة الادخار لدى المجتمع السعودي، وذلك بطرح عدد من البرامج التي ستوفر للمواطن أوعية ادخارية متنوعة تتناسب مع أهدافه ومستوى دخله، وذلك في إطار تشجيع التوفير والادخار للأفراد والمؤسسات في المملكة.

ويتوقع أن تستوعب البرامج الادخارية خلال السنوات العشر القادمة أكثر من ٥٠٪ من المواطنين الراغبين الحصول على مساكن من خلال أسلوب الادخار عن طريق إيداعات شهرية بسيطة تؤهل أحد أفراد العائلة الحصول على ذلك،(وفقاً لدراسة حديثة بهذا الخصوص) وينتظر أن تضاعف البنوك التجارية جهودها لخدمة هذا التوجه الذي ينسجم مع تحقيق الأرباح لمساهميها وملاكها، وكذلك على إيجاد ترتيبات لقبول الودائع من أصحاب الدخل المحدود ومن في حكمهم، ليتم استثمارها في تمويل تملك المساكن لتلك الفئة ويتحمل البنك المخاطر تجاه ضمان الودائع، وسيكون للمودع حصة من أرباح البرنامج الادخاري تتناسب مع حجم ومدة وديعته.

وتعد الهيئة العامة للاستثمار من الركائز الأساسية الداعمة للتحفيز على الادخار وإزالة العقبات أمامه، وفتح آفاق الاستثمار للمدخرين، وتشجيع هذا السلوك، ولديها جهود مكثفة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل تحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي، من خلال تعزيز عمق وتنوع خدمات التمويل، ودعم النمو الاقتصادي في المملكة خصوصاً في القطاعات الأكثر أهمية.

والبرنامج بصفته أحد برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، يهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، من خلال تطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي، وتطوير السوق المالية، لتكون سوقاً مالية متقدمة، وهذه المبادرة تصب في دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى رفع معدل الادخار لدى المواطن السعودي، وتكريس ثقافة وسلوك الادخار في أوساط المجتمع بصورة تجعله أمراً مستداماً.

وتطوير هذا القطاع سيتيح للمستثمرين الأجانب فرصة أفضل للوصول إلى السوق المحلية، عن طريق إقامة روابط مشتركة في التجارة والتشارك مع أسواق مختارة متقدمة تسمح بالتداول والتسوية المباشرة، ويحفز استثمار المدخرات بصورة انسيابية تقل فيها المخاطر، وتتم فيها العمليات بطرقة سهلة وميسرة وآمنة، مما سيسهم في دعم القطاع الخاص ليكون شريكاً في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي، وتعزيز قدراته التنافسية بشكل عام».

وتهدف البرامج والعروض والمبادرات التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية إلى زيادة الوعي المالي وتنمية السلوك الادخاري، ودعم الخطط المالية لدى عملائها الحاصلين على قروض اجتماعية ومساعدتهم على ادخار مبلغ شهري يكفي لتغطية احتياجاتهم المستقبلية، وكذلك نشر ثقافة الادخار لدى الأفراد والمؤسسات الخاصة والحكومية، وتعزيز الثقافة المالية، والعمل على تطوير المنتج الادخاري، وحماية مشاريع المدخرين، وتوفير الأمان المالي لها، «في إطار برنامج الحماية والادخار».

كما تدعم مبادرات المؤسسات المالية العروض المقدمة من القطاعين العام والخاص، ونشر مفاهيم الادخار، وانتهاج أساليب التعامل المرن في إدارة المدخرات لتسهيل معاملات المدخرين وتحفيزهم لهذا السلوك، وقامت المصارف – في إطار تشجيعها للادخار – بتوفير العديد من طرق إيداع المدخرات مثل الايداع السريع، والايداع النقدي، والايداع عبر أجهزة الصراف الآلية وفروع البنوك والمصارف، وهذا يسهل إجراءات المدخرين، ويحفزهم على الاستمرار في الادخار واختيار الودائع البنكية لمدخراتهم.

الكثير من الناس يقوم بتأجيل بعض أهدافه لعدم توفر السيولة الكافية لتنفيذها، ولمساعدة هذه الفئة على البدء في الادخار لتحقيق أهدافها المنشودة، وفرت المصارف برامج لدعم الادخار توفر الآلية المناسبة لاستثمار مساهمات منتظمة من خلال صناديق استثمارية متنوعة بطريقة فعالة وبتكلفة بسيطة تجعل القرار الاستثماري وحماية المدخرات الخاصة تحت أيدي متخصصين محترفين في هذا المجال. ويتوافق بعض برامج البنوك ومبادراتها مع الاستراتيجية الوطنية للادخار من خلال ملامسة احتياجات الأفراد والأسرة، ونشر ثقافة الادخار، والتخطيط المالي للمستقبل، وترسيخ هذه العادة لدى جميع الشرائح المستهدفة.

وفي هذا الاطار تقام اتفاقيات تعاون للدفع بمسألة الادخار حيث عقد بنك التنمية الاجتماعية اتفاقية تعاون مشترك مع معهد ريادة الأعمال الوطني لنشر ثقافة الادارة المالية والادخار من خلال تنظيم دورات تدريبية، تركز على تعريف الادخار وأهميته وكيفية تحديد النسب المدخرة من إجمالي الدخل وأساليب وقنوات الادخار، وكذلك التعريف بأهمية المال للانسان وضرورة تنميته، ومفهوم التخطيط المالي، وطرق الموازنة بين الدخل والمصروفات، ومعرفة صياغة الأهداف المالية للوصول إلى الطموحات المستقبلية، وأهمية التفريق بين الأساسيات والكماليات عند الصرف.

وتهتم الفعاليات والدورات التدريبية التي تقيمها المصارف والجهات المشتركة الساعية إلى نشر ثقافة الادخار، وتعزيز السلوك المالي والادخاري، وتركز على طرق الاستثمار، وإيضاح الفرق بين التجارة والاستثمار، وتقدم بعض النصائح الهامة للاستثمار الناجح وريادة الأعمال وشرح المصطلحات والتعاريف المهمة في عالم الاستثمار، وكذلك تسعى الدورات التوعوية إلى توضيح مفهوم القروض وأنواعها، واستعراض

الفوائد والمخاطر المحتملة للاقتراض ومناقشة فوائد وعيوب البطاقات الائتمانية وغيرها من المعلومات المفيدة ، والواجب الاحاطة بها قبل البدء في الادخار عن طريق البنوك.

يعتبر الادخار المبكر في الغالب أفضل طريقة لتوفير المال وإدارته وبناء الثروة، لكن القيام بهذه الخطوة في كثير من الأحيان يتطلب التخطيط السليم ومراقبة الميزانية، وخفض الإنفاق لتوفير المال، وهذه الأمور لا يجيدها الكثير من شباب العصر، ويرجع ذلك إلى أنهم لا يضعون لأنفسهم أهدافًا مالية وخططًا بعيدة المدى لتحقيقها، وليست لديهم خلفية كافية عن الادخار والاستثمار وتنمية المال، فيكونون في حيرة من أمرهم مع وجود الرغبة للادخار واستثمار المبالغ المدخرة، وفي عالم التقنية وتوفر الحلول المتكاملة، وجد هذا النموذج من الشباب المتطلع ضالتهم المنشودة، حيث تضم المتاجر الالكترونية عدداً كبيراً من التطبيقات التي يمكن أن تساعد على تنظيم الأموال وإدارتها بسهولة، وتعد هذه النافذة إحدى الوسائل التي تحفز على الادخار وترسم خارطة للاستثمار.

كما أن وثائق التأمين الصحي عبر التقسيط دون رسوم إضافية، تشكل أحد الحلول التي فتحت أبوابها أمام المدخرين، ويسرت لهم عملية الاستفادة من المدخرات في شراء وتأمين السيارات والمساكن وتوفير تكاليف السفر، وتغطية تأمين أخطاء المهن الطبية، وغيرها حيث أصبحت شركات التأمين – من خلال باقاتها الحديثة والمتنوعة – إحدى الواجهات المعينة على ممارسة الادخار وما يترتب عليه من خطوات الاستفادة من المدخرات.

الدرس الثامن

خطوات عملية للادخار والاستثمار

مؤسسة النقد العربي السعودي
١٣٣٤/٥٤٩٥٠٨
%
√
MR
M-
7
8

الدرس الثامن :

خطوات عملية للادخار والاستثمار

الادخار وحده لا يكفي لتحقيق الحياة المريحة للفرد أو الأسرة، ما لم يقترن بخطوات إضافية نحو تنمية هذا المال وجعله يتضاعف ويتكاثر من خلال استثماره في مشاريع ناجحة تأتي بمردود ربحي جيد، لذا لا بد من تكامل الادخار والاستثمار معاً للحصول على حياة مالية تلبي احتياجات الفرد وتجسد طموحه وتشعره بالراحة وتقدير الذات، وإذا توقف الادخار عند حد توفير جزء من الدخل واستقطاعه عن قائمة المنصرفات، فلا شك أنه سيكون عرضة للتآكل والتناقص وأن تمتد إليه يد المدخر تحت ضغط الظروف وشهية التسوق والاستهلاك.

فالادخار حينما ينطلق عن قناعة ووعي ودراية، ويتم وفق أسس لإدارة المال يجعل الفرد يتحكم في نفقاته ومنصرفاته بما يتناسب مع دخله الشهري ويُجنبه الديون التي قد تقود إلى التعثر في سدادها، أما حينما يرتبط هذا الادخار بالاستثمار فإنه يساعد على زيادة الدخل وتوظيف المدخرات بطريقة سليمة تجلب المزيد من الدخل، وتسهم في صناعة جودة الحياة في المستقبل، لذا يمكن القول بأن الادخار والاستثمار الجيدين معاً يمثلان أساس الحياة المالية الناجحة، وأهم الضمانات لمواجهة تحديات المستقبل ومنعطفاته الحرجة.

ومن أبرز الخطوات التي تساعد على إدارة عملية الادخار والاستثمار، تحديد أوجه الدخل والإنفاق، حيث يمثل الدخل في هذه الحالة مجموع الراتب الأساسي بجانب العلاوات والبدلات وأي أجر يتقاضاه الفرد مقابل أي عمل إضافي آخر ومن ثم يطرح منه جميع الاستقطاعات الحكومية (رسوم وغيرها) بالإضافة إلى أي عائدات أخرى نظير أنشطة إضافية ثابتة.

ومهما كانت أوجه الإنفاق فإن من السهل متابعتها ومراجعتها وضبطها من خلال مراجعة الفواتير وكشف الحساب البنكي، وتحديد منصرفات المنزل والسيارة وغيرها من المنصرفات الثابتة والمعروفة، وهكذا يمكن معرفة حجم الإنفاق وتحديد البنود التي يمكن تخفيضها أو إزالتها من قائمة الإنفاق، والبنود الضرورية التي لابد من الإنفاق عليها مهما كانت الظروف.

هذه الخطوة تعتبر الأولى في مشوار الادخار والتوفير، حيث يتم تحديد المبلغ الذي ينبغي ادخاره شهرياً، ومن ثم الالتزام بإخراجه والانضباط في ذلك حتى لا تختل العملية في بداياتها الأولى، وأي تراجع أو مراجعة لقائمة الإنفاق بعد تحديد مبلغ الادخار قد تهدم كل الجهود في هذه المبادرة ، لأن ذلك سيكون على حساب المبلغ المحدد للادخار، بحكم أن المتطلبات والاحتياجات دائماً تكون في تزايد وليست في تناقص.

الاحتياجات الاستثمارية هي الأخرى تحتاج إلى تخطيط ودراسة وبصيرة، فقبل أن تدخل الأموال في عملية الاستثمار لابد أن تحدد ماذا تريد من هذا الاستثمار؟ وما هي إمكانياتك وقدراتك المالية؟ وأي نوع وأي حجم من المشروعات تود الاستثمار فيه؟ ، فالأهداف الواضحة والمدروسة هي التي ترسم طريق مستقبل حياتك المالية، وهذا يحتم ضرورة وضع أهداف للادخار والاستثمار، بحيث ترتب الأهداف وتصنف وفقاً للإمكانيات المتاحة والفرص الممكنة والقدرة على تحمل المخاطر المحتملة، وكذلك وضع عامل السن ومستقبل الأبناء في الحسبان عند وضع خطة الأهداف وتصنيفها، وبهذه الطريقة تستطيع ممارسة الاستثمار وفق إمكانيات وخطط واضحة مع قراءة واقعية للتحديات والمنعطفات التي قد تعترض مسار الاستثمار.

عند البدء في عملية الادخار الاستثماري، ينبغي ألا نرتكز على الدخل الكلي، فقط يجب أن ينصب تفكيرنا وتعويلنا على المبلغ الذي يمكن استقطاعه من صافي الدخل ليكون نواة للاستثمار، لأن هذا المبلغ هو الذي سيحدد القوة المالية، وليس كل الدخل أو كل الممتلكات التي عادة تكون في شكل أشياء عينية أو مقتنيات أو غيرها، فالمدخرات التي تعبر عن الوضع المالي الذي يحدد نوع وحجم الاستثمار، تشمل كل الأموال النقدية والعينية التي لا تدخل ضمن المنصرفات، فإذا كانت في مجملها قليلة فهذا يدل على عدم دقة الادخار وفاعليتها وهنا يتوجب تغييرها وتصحيحها من خلال زيادة صافي الدخل وتقليل المنصرفات وبالتالي زيادة المدخرات.

إن طرق ووسائل الاستثمار ومناهجه تختلف من شخص لآخر، باختلاف أدوات الاستثمار وبناءً على الاحتياجات الاستثمارية، والقدرة على تحمل المخاطر المحتملة، وهذا الأمر يختلف من شخص لآخر تبعاً للإمكانيات والرغبة في الاستثمار ونوعيته، وتظل الدراسة والتمهل والقراءة المتأنية قبل الدخول في أي مشروع استثماري خطوة مهمة لا يمكن أن يندم عليها المستثمر، وكذلك استشارة أهل الخبرة والثقة والتجربة تفيد في تدارك المخاطر والسلبيات والاستفادة من الايجابيات فكثيراً من الذين يستثمرون مدخراتهم في مجال الأسهم مثلاً يدركون أبعاد هذا الاستثمار ويكونون مستعدين لمواجهة المخاطر المترتبة عليه، أما من يفضلون الودائع الثابتة وحسابات التوفير فيعيشون في ظل هاجس المخاطر بشكل أكبر، فالطريقة التي ينتهجها المدخر هي انعكاس للأهداف الاستثمارية التي تختلف من شخص لآخر.

بعد وضع خطة الادخار وتنفيذها والالتزام بها، وتحديد مقدار المال المستقطع شهرياً وإيجاد وسيلة وآلية لاستمراره وديمومته، تأتي مرحلة تقييم المدخرات ومعرفة القدرة المالية التي يمكن الدخول بها في استثمارات ، وكذلك رسم خطة لتوجيه أموال الادخار في أدوات استثمارية مختلفة بما يناسب الاحتياجات والأهداف، هذه الخطوة مهمة وحاسمة وقد تحتاج إلى الاستعانة بأحد الخبراء أو لاستشارة مالية لعمل خطة محكمة يستطيع الشخص من خلالها تجنب الأخطاء المتكررة والمخاطر المحتملة.

من الخطوات العملية المهمة لنجاح برنامج الادخار والدخول في استثمارات مستقبلية، تخصيص مبلغ من المال بعيداً عن المبلغ المستثمر، لمواجهة الحالات الطارئة، ومعالجة الأعباء والمشاكل المالية غير متوقعة، لأن اقتطاع أي مبلغ لمثل هذه الحالات بعد إدخال المال في دورة الاستثمارات قد يعصف بالخطة الاستثمارية، ويغير مسارها وقد تتوقف أو تتحول إلى سلسلة من الخسائر المتتالية، والتي قد تدخل صاحبها في دوامة الديون والعجز عن السداد، وربما توقف عملية الادخار والبدء من الصفر، إذن وجود مال خاص بالطوارئ والمستجدات والأعباء غير المحسوبة منذ البداية من الخطوات السليمة التي تؤدي إلى نتائج سليمة وإيجابية.

ويفترض أن يكون المال المخصص للطوارئ بحجم يكفي لمواجهة المستجدات وفقاً للدراسة التي سبقت مرحلة الاستثمار، كما ينبغي ألا يستخدم المبلغ في أي استثمارات جانبية، حتى لا يستغرق الأمر وقتاً طويلاً للبحث عنه أم انتظار السيولة مما يعطل العملية الاستثمارية وربما يؤدي إلى انهيارها في ظل البحث عن المبلغ المطلوب.

مرحلة التقاعد من المراحل المهمة في حياة الإنسان، بل هي المرحلة الحرجة والفاصلة التي تشكل منعطفاً في مسيرة الحياة، فالكثير من الناس يحسب لها حساباً خاصاً منذ وقت مبكر، والتخطيط لها يعتبر عملاً مهماً لكل إنسان عاقل، وفكرة الادخار نبعت ليكون المال المدخر هو المنقذ – بعد الله - لكل شخص يبلغ هذه المرحلة، ولهذا السبب لا بد أن تكون خطوة الإعداد لهذه المرحلة من الخطوات المهمة التي يجب التركيز عليها وعدم تجاهلها .

وبما أن سن التقاعد هي مرحلة القلق والخوف والتوجس من متغيرات الحياة، فإن الإعداد لها لابد أن يكون ضمن الخطط والأهداف طويلة المدى، كما أن الإعداد لها منذ وقت مبكر يجعل المستثمر مرتاح البال عندما يحين وقتها، ويخرجه من حرج الضيق والضغوط التي تصاحب هذه المرحلة من توقف مفاجئ للعمل وقلة الدخل وغير ذلك، ويمكن أن يبدأ التخطيط لهذه المرحلة بمبلغ قليل يتزايد بشكل مطرد حتى يبلغ المعدل الذي يصلح لإقامة مشروع قادر على مواجهة تحديات المرحلة.

من الخطوات المهمة والفاعلة في إنجاح عملية الادخار والاستثمار، نضوج الخطة، ومرونتها وقابليتها للتعديل والتغيير، وفقاً للمتغيرات والمستجدات، واستجابتها للتصحيح في حال ظهور بعض الأخطاء التي لم تتضح منذ البداية، لأن مشوار الاستثمار تعترضه بعض العوامل التي قد تضطر المستثمر لإجراء تعديلات على خطته لكي تواكب الظروف وتحقق الأهداف، وليست كل المستجدات هي بالضرورة خسائر أو مخاطر، فربما يكون الشخص قد بدأ مشروعه الاستثماري بناء على ادخار مبلغ محدد حسب دخلك الشهري، الذي قد يتغير إلى الأفضل فيزيد معدل الدخل عما كان عليه عند بداية الاستثمار، وهنا لا بد من تغيير الخطة لتلائم القدرة المالية، ويصبح التغيير في هذه الحالة

إيجابياً لأنه يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي مضاعفة العائدات، ويكون اختيارياً وليس إجبارياً في ما لو كانت المتغيرات سلبية تشتمل على نوع من الخسائر، أو الضغوط التي قد توقف النشاط برمته، إذن مرونة الخطة الاستثمارية تلعب دوراً كبيراً في استمرارية النشاط في حال حدوث متغيرات تتطلب التعديل أو التطوير، وهي من الخطوات المهمة جداً في مسيرة الادخار والاستثمار.

يفضل قبل اختيار أداة أو نوع استثمار معين، إجراء مقارنةٍ بين القنوات الاستثمارية المتاحة من حيث التكلفة والعائد ونسبة المخاطر والفترة اللازمة لتحقيق أرباح، هذه المقارنة ستتيح لك اختيار الأداة التي تنسجم مع أهدافك وخططكَ الاستثمارية. على سبيل المثال، الاستثمار في الودائع يختلف عن الاستثمار في الأسهم من حيث نسبة المخاطر والمدة التي قد تستغرقها لجني الأرباح.

لابد من الاهتمام بجمع المعلومات والبيانات المالية ودراسة حركة الأسواق كالتقارير الفنية والمالية وتحليلها باعتبارها من أهم الأدوات العصرية التي يمكن الاعتماد عليها في اختيار مجال الاستثمار، فهذه البيانات تساعدك في اتخاذ قراراتٍ صحيحة في جميع مراحل الاستثمار سواء بالشراء أو البيع.

وهناك مجالات أو أدوات استثمارية ذات إيرادات عالية ، لكنها أيضاً ذات تكلفة مرتفعة مقارنةً بالأدوات الأخرى، وهذا يقلل صافي الأرباح، مما يدفع المستثمر إلى ضرورة تحديد التكلفة الحقيقية للأدوات أو المجالات التي ينوي الاستثمار فيها كالعمولات والرسوم والغرامات لكي يتمكّن من اختيار المجال الأنسب.

وكذلك دراسة السوق عند بدء أي مشروع استثماري، لا تتوقف عند دراسة الجدوى الأولية الخاصة بمدى نجاح المشروع أو فشله، إنما تشمل أيضاً توقعات السوق في المستقبل القريب والبعيد، واحتمالات تزايد أو نقص المنافسة، ومدى قابلية النشاط الذي تقوم به للاستمرار في المستقبل، وعمل قراءة شاملة لتوقعات السوق، لتحديد مع ضخ المزيد من المدخرات في هذا الاستثمار، فالأسواق تتقلب في أدائها نتيجة الأحداث والقرارات المالية الجديدة الخاصة بتلك الأسواق، وهذا يدفع أي مستثمر ليكون مستعداً لإجراء بعض التعديلات على مكونات محفظته للاستثمار لتتناسب مع وضع السوق وتحقق نتائج استثمارية مقبولة خلال الفترة اللازمة.

مسألة استخدام الأموال واستثمارها بصناديق منخفضة المخاطر، تجنب المستثمر الوقوع في خسائر هو في غنى عنها، فالجهات المروجة التي تسعى لاستقطاب مستثمرين قادرة على الإبهار والإغراء من خلال الدعاية والإعلان، لذا وجب التحقق من تلك الجهات وأخذ معلومات كافية عنها من خلال الجهات القانونية والمصادر العليمة.

ورغم تعدد الخطوات وتنوع أهميتها تظل الإرادة القوية هي مربط الفرس، وحجر الزاوية في عملية الادخار والاستثمار، لأنها تفجر الطموح وتصنع التفاني وتجعل الخطوات تصوب نحو الأهداف بعناية، كما أن اكتساب مهارات وأدوات وأسباب النجاح يعزز النتائج المرتقبة، ويسهم في تحقيق الانجاز وتوجيه الجهد باتجاه الطريق السليم وعدم إهداره في التجارب السلبية قبل بلوغ الأهداف، بالإضافة إلى استثمار الوقت الذي يشكل أهم عناصر النجاح، فضياع أي جزء من الوقت يباعد بينك وبين تحقيق النجاح ، التسويف والتأجيل والمماطلة والكسل كلها من مهدرات الوقت ومن أعداء الانجاز، هذه الخطوات يعززها الإصرار والعزم وعدم الاستسلام للمعوقات في بداية المشوار، وعدم التراجع عند الاصطدام بأي حواجز أو صخور بل مواجهة كل ذلك بالصبر والثبات وإعادة المحاولة والتحديق بقوة باتجاه الهدف.

وكذلك لابد من الاستفادة من التجارب الناجحة في ذات النشاط، فتلك التجارب تمثل نبراساً للطريق، وتستطيع من خلالها تفادي الأخطاء التي ارتكبها غيرك وتطبيق الايجابيات التي أبحرت بهم إلى شواطئ النجاح والاسترشاد والانجاز، فخبراتهم بوصة تشير إلى تحقيق الأهداف، ونصائحهم مصابيح تنير الطريق، وبهذه الخطوة لن تكون بدايتك مثل بداية الآخرين، بل ستكون قد بدأت من حيث انتهوا فكسبت بعوامل الوقت والخبرة والتجربة والنصيحة.

الدرس التاسع

المستقبل من خلال الادخار

الدرس التاسع :

المستقبل من خلال الادخار

طالما أصبح الادخار عاملاً مهماً لتحسين مستوى الحياة للفرد والأسرة، تحرص المجتمعات لتعزيز ثقافته، وتكريس مفاهيمه، والسعي لجعله ممارسة مستمرة وثقافة مجتمع وسلوكاً عاماً في الحياة، فلابد إذن من أن ترتبط الآمال بدور مهم وعظيم له على خارطة المستقبل، وأن يكون معبراً آمناً للمراحل القادمة في حياة الأفراد والأسر والمجتمعات، ما داموا متمسكين بنهجه، وملتزمين بقواعده، وحريصين على ممارسته بشكل صارم.

ولدى الشعوب التي مارست الادخار منذ أمد بعيد، أصبح هذا السلوك مرتبطاً بالمستقبل وخططه وآمال المجتمع وطموحاته وتطلعاته، حيث يأمل المدخرون أن يكون مفتاح التغيير الإيجابي والانتقال إلى وضع أفضل يتم عبر بوابة الادخار وتسخير المال لتحسين أوجه الحياة ، واستشراف مستقبل أفضل لهم وللأجيال القادمة.

ويعتبر معدل اهتمام الناس بالادخار في المملكة العربية السعودية من أقل المعدلات قياساً بالمستوى العالمي في هذا المجال، ولكن الرؤية السعودية الشاملة تضمنت من البرامج والخطط ما يكفل تأمين المستقبل للدولة والأفراد والمجتمعات بإذن الله تعالى، وجاء الاهتمام بالادخار والتشجيع عليه وفتح الآفاق أمامه ضمن محتوى الرؤية وهنا اقترن هذا السلوك بالمستقبل، وربما هذا الاهتمام من الدولة – من خلال رؤية ٢٠٣٠ – يمثل دفعة مهمة نحو الارتقاء بمستوى الوعي والممارسة وتكريس ثقافة الادخار لدى مختلف شرائح المجتمع، وكذلك النظر إلى المستقبل نظرة تفاؤلية عبر منظار ادخار المال والمشاركة في الاستثمار وجعل هذا الادخار خطوة مهمة لعبور المحطات القادمة في رحلة الحياة.

صحيح أن الادخار يعزز النظرة الايجابية تجاه المستقبل، ويوقد جذوة الأمل لدى كل فرد طموح ومتطلع لوضع أفضل، لكن المستقبل الواعد ينطلق من سلوكيات الحاضر، ومن خطط اليوم ومرئياته بل وممارساته، فالسلوك الاستهلاكي يحتاج إلى ضبط حتى يصل إلى مرحلة مخاطبة المستقبل وحجز مكان آمن على مقاعده، ويعتبر التوازن بين الدخل والمنصرفات هو «بيت القصيد» في عملية السلوك الايجابي لممارسة الادخار الهادف إلى العبور للمستقبل بأمان، كما أن تعديل السلوك الاستهلاكي ليس أمراً صعباً يحتاج إلى وقت طويل أو إلى انقلاب في سياسة الأسرة والحياة بصفة عامة، فقط يحتاج إلى قناعة وجدية والتزام صارم وقرار حازم بتوفير جزء من المال يدخر للمستقبل سواء كان على المدى القريب أو البعيد.

إسهام الرؤية في السعي لجعل الادخار ثقافة مجتمع وممارسة مستدامة، لا يقتصر على تضمين برنامج الادخار والاستثمار في صلب برامج الرؤية في شقها الاقتصادي وحسب، بل الاهتمام بالجوانب الأخرى المتعلقة بتنشيط بقية الموارد الاقتصادية يعزز تكريس مفهوم الادخار ونشر ثقافته والتشجيع على ممارسته، مثل توطين الترفيه والوجهات السياحية وجعل الكثير من المواطنين يقللوا من السفر إلى الخارج من أجل السياحة وهذا يرشد المنصرفات التي كانت تنفق لهذا الغرض خارج المملكة، وكذلك توفير التعليم العالي في كثير من التخصصات النادرة داخل المملكة في المجالات التي كانت تجذب الطلاب إلى الدراسة في الخارج منذ عقود عديدة، فإن توفير هذه المجالات في الداخل – سواء كان ما هو متوفر حالياً أو ما يزمع توفيره من خلال برامج الرؤية – سيؤدي إلى ادخار الكثير من المبالغ التي يمكن توجيهها إلى بند الادخار ومن ثم إسهامها في الاستثمار وفي صناعة المستقبل.

كما أن التوجه الجاد والمؤسس لحل مشكلة السكن، وتملك قطاع كبير من المواطنين مساكن سيسهم في تقليل المنصرفات وتوفير مبالغ الايجار، ومن ثم تنشيط الادخار وجعله رقماً مهماً في النظرة المستقبلية، وكثير من إصلاحات الرؤية ألقت بظلالها الايجابية على واقع الادخار، كما أن التجارب والجهود التوعوية أسهمت في لفت انتباه الكثيرين لجعل الادخار يلعب دوراً مهماً في خططهم المستقبلية. ولجعل الادخار يوجه بوصلته صوب المستقبل بعناية، ينبغي استغلال القروض التمويلية في مختلف القطاعات استغلالاً إيجابياً ومدروساً وفاعلاً، لاسيما في مجال العقار والقروض التأجيرية، والقروض مقابل الأسهم، وقروض ترميم وتحسين العقار التعليم والرعاية الصحية، والتعامل مع البرامج الادخارية عبر شركات قوية ذات خبرة ومصداقية وتجربة واسعة وجودة عالية في تقديم الخدمات، فالادخار بحاجة إلى قنوات ربحية جديدة في الاقتصاد الحقيقي عن طريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة.وهناك علاقة طردية بين حاجة المدخرين إلى قنوات جديدة للاستثمار، وحاجة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر تمويلية وهذا يعزز النظرة المستقبلية للادخار.

وإذا كان التخطيط السليم المبني على قواعد ورؤى واقعية يمثل أيقونة الاستثمار في المستقبل، فإن الادخار يشكل روح المستقبل والقوة المحركة له، وبمعرفة الحد الأعلى والأدنى للادخار، وتحديد ملكية المدخر، وكذلك أحقية الأرباح، يمكن الوصول إلى صيغة استثمارية تجسد الشعور بالأمان، والسيطرة على مجريات الحياة في المستقبل، والقدرة على صناعة حياة تنعم بالهناء والجودة وراحة البال والاطمئنان، وذلك عبر توسيع المدارك واستدامة الادخار لمواجهة المواقف الطارئة وتحقيق التقاعد الأفضل من خلال خطة مرسومة لهذا الهدف.

الادخار سلوك مالي يسهم في تأمين مصدر إضافي للدخل من خلال الاستثمار، ويحقق الأمان المالي للمدخر، وكذلك له دور في إنعاش الاقتصاد الوطني، ولكي يكون دوره حتمياً في تأمين المستقبل، لا بد أن يخضع للدراسات والتخطيط ، ومواجهة تحدي الالتزام بالقرارات الخاصة بالادخار على مدار العام ، والاستفادة من برامج المصارف الاستثمارية التي يمكن أن تحقق الاستقرار المالي وتلبي متطلبات الحياة المستقبلية دون حدوث فجوات في الدخل والميزانية.

فاختيار الخطة المحكمة التي تسهم في استثمار أموال الادخار، من خلال شراء منتجات استثمارية مالية يمكن الاستفادة منها على مدى زمني طويل نسبياً، بحيث تكون الخطة مناسبة للفرد، ويكون قادراً على الالتزام بها، والحرص على مراجعتها أكثر من مرة خلال العام لضمان نمو الأرصدة المالية المدخرة وسلامة سير العملية الاستثمارية، وعدم السماح لمطالب الحياة اليومية وبرنامج الانفاق أن يضغط على خطط الادخار وبرنامج الاستثمار من أجل المستقبل.

ولتأمين حياة مريحة في مرحلة الشيخوخة، لترجمة شعار(المستقبل من خلال الادخار) ينبغي التفكير بجدية ووعي في تكاليف التقاعد والتقدم في العمر، ووضع الخطط اللازمة لذلك، باعتبارها الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، فالتقاعد يعني التوقف عن العمل، وتقدم السن، والاحتياج إلى المزيد من المتطلبات التي لم تكن حاضرة خلال الفترة الماضية، وكذلك تغير الظروف الاجتماعية للأبناء وتطور احتياجاتهم، وتغير نمط حياتهم، وهذا يجعل مسألة وضع هذه المرحلة في الحسبان أمراً حتمياً، وجعل الادخار رأس الرمح لترويض المرحلة والبحث عن حياة كريمة فاضلة في المستقبل، وبالفعل ظل الادخار يلعب هذا الدور منذ أمد بعيد في كثير من البلدان ومنها بعض البلاد العربية، لكنه في بلادنا بدأ منذ وقت قصير يتحسس مسئوليته وسط عدد من المتغيرات والمستجدات على الساحة المحلية والاقليمية والدولية، وحتماً سيكون له تأثير كبير في مستقبل الأيام في ظل الاهتمام المتزايد والوعي المتنامي بأهميته في حسم مشكلات المستقبل التي تؤرق الكثيرين.

النظرة المستقبلية لممارسة الادخار، والسعي لوضع الأسس لمستوى معيشي رفيع لما بعد التقاعد يتطلب التحرك لإيجاد دخل إضافي يمكن تحقيقه من خلال تأسيس أعمال خاصة في حدود الإمكانيات الذاتية، أو الدخول في شراكات تلبي هذا الجانب، مع عدم التفريط في الاستمتاع بالحياة الآنية، بحيث لا يصبح الادخار من أجل المستقبل على حساب الحاضر، وذلك بالحرص على التوازن بين الانفاق على المتطلبات والادخار، وكذلك مراجعة الخطط وتقييمها واستبدالها عند الضرورة .

من أهداف الادخار – على المدى البعيد – تلبية حاجات أخرى تتعلق بالسعادة والصحة النفسية، وهذه أمور مرتبطة بالاستقرار المالي وتحسن الظروف الحياتية، وتأمين أهم الضروريات، ومنها تعلم الأبناء وضمان مستقبلهم، وكذلك التأمين الصحي للأسرة، وتأمين السكن، وزيادة الدخل وغير ذلك.

وهذا يؤكد أن العبور إلى المستقبل الزاهر، وتحقيق الطموحات، يمر من خلال محطة الادخار، وتنمية المال، والتخطيط السليم لاستثمار هذا المال على المدى الطويل، وفي هذا المقام يرى الخبراء في مجال الاقتصاد الاجتماعي والاستشارات المالية أن الاستثمار للمستقبل ينبغي أن يكون ثالث الأولويات في حياة كل فرد بعد «حياته» و«حمايته التأمينية»، والواقع يقول : إن ثقافة الادخار المقرونة بالنظرة المستقبلية لدينا تحتاج إلى المزيد من الاهتمام والوعي والتطوير والتفعيل.

ويتطلب تحقيق أهداف المستقبل عبر بوابة الادخار الالتزام الصارم، والانضباط في تنفيذ خطة توفير المال، والاستمرار فيها تحت كل الظروف، فالادخار للمستقبل يعتبر قراراً صائباً يجب اتخاذه بلا تردد ولا خوف، سواء كان هذا الادخار من أجل شراء منزل الأحلام أو شراء سيارة فارهة، أو تأمين مستقبل الأبناء أو من أجل جودة حياة ما بعد التقاعد.

إن أحد أفضل الطرق لاقتحام مساحة المستقبل هي الادخار بشكل منتظم وثابت، (الادخار المستدام) فالاستمرارية تجعل الفرد يجد نفسه صامداً أمام التحديات بصورة تلقائية، فكلما يحل أمر طارئ لم يكن في الحسبان، يكون المال المدخر هو الحل المناسب، وهو الكفيل بتطويق المشكلات، وصناعة السعادة.

الكثير في مجتمعنا لا يولون مرحلة ما بعد التقاعد الاهتمام اللازم، ولا يلقوا بالاً لتلك المرحلة لاعتقادهم بأن مستحقاتهم لما بعد الخدمة كافية لتغيير نمط حياتهم للأفضل، فيتجاهلون هذه المرحلة أو يؤجلون التفكير فيها والتخطيط لها، متناسين أن التقاعد والتخطيط له منذ وقت مبكر أمر بالغ الأهمية لأنه يضمن لك العيش حسب المستوى المعيشي الذي تريد، وفقاً لما تدخره لهذه المرحلة من مال.
وبناء عليه فلا بد من النظر للمستبقل بعين الاهتمام والتحوط، والعمل من أجل ذلك بكل قوة، وبلا تهاون، لأنك حينما تضغط على نفسك أو على بند الرفاهية، بالتزامك بسلوك الادخار من أجل المستقبل، فإنما تصنع لنفسك حياة جديدة في مرحلة قادمة محفوفة بالسعادة والنجاح وتقدير الذات، فكل ما تفعله في سبيل تحقيق هذه الحياة فأنت مستحق له، وهو لن يضيع هدراً أبداً، بل سيشكل حياتك القادمة بالمواصفات التي كنت تحلم بها وتتمناها.

ونحن نمارس عادة الادخار، علينا أن نفكر ملياً، ونتذكر جيداً، أنه طالما سيأتي يوم ننفق فيه دون إرادتنا وربما في أمور لا نختارها، فلماذا لا ندخر لذلك اليوم بإرادتنا وبالكيفية التي نختارها وبالمبلغ الذي نستطيعه ليكون ذخراً لنا في المستقبل لتحقيق أحلامنا وتجسيد تطلعاتنا وطموحاتنا، وصناعة الحياة الجيدة لنا ولأبنائنا؟.

لا بد أن نفعل ذلك قبل فوات الأوان، وقبل أن نقع في فخ التقاعد، وما يترتب عليه من البحث من عمل إضافي لمواجهة زيادة المنصرفات وعدم كفاية المعاش التقاعدي لسد الاحتياجات، وربما تزايد الأسعار وبروز المزيد من المتطلبات والالتزامات الأسرية، فضلاً عن أمراض الشيخوخة التي تداهم الكثيرين في مرحلة ما بعد التقاعد، وقد لا يجدي مع بعض الأمراض الانتظار لفترات طويلة لدى المستشفيات الحكومية في ظل الزحمة والمواعيد طويلة الأجل، مما يضطر البعض إلى اللجوء إلى المشافي الخاصة وما تتطلبه من أموال طائلة، لذا سيكون الحل بالتأكيد في أسلوب الادخار من خلال النظرة المستقبلية.

هذه التحسبات تجاه المستقبل، والتخطيط لتلك المرحلة من خلال الادخار والتوازن المالي لا يمكن قيدها في خانة التشاؤم أو التوجس تجاه المستقبل، «حيث يعتبرها البعض كذلك، في ظل تدني مستوى الوعي المالي والادخاري، لكنها تشكل أمراً لا بد منه، وهي ثقافة شائعة لدى الدول المتقدمة ولدى الكثير من شعوب العالم الثالث التي مارست الادخار بفنونه المختلفة منذ سنوات طويلة.

ما أحوجنا إلى منهجية مالية علمية يسترشد بها المدخرون من أجل مستقبل مضيء، وما أحوجنا إلى صناديق ادخار مدعومة من الدولة، لكي تكون سنداً لمن يديرون المال من أجل الغد، فضلاً عن حاجتهم لمستشارين ماليين محترفين يدرسون الأوضاع المالية للعملاء، ويقدمون لهم النصائح والاستشارات التي تناسب قدراتهم المالية ومستقبلهم المنشود، كل ذلك يمكن أن يتحقق من خلال رؤية ٢٠٣٠ ضمن مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي.

الدرس العاشر

في اليوم العالي للادخار.. جهود متكاملة لتنمية الوعي المالي

WORLD
SAVINGS
DAY

الدرس التاسع :

فى اليوم العالى للادخار.. جهود متكاملة لتنمية الوعى المالى

في الحادي والثلاثين من يناير في كل عام، تحتفل كل البلدان باليوم العالمي للادخار، حيث تجمعت بنوك العالم للادخار في مثل هذا اليوم من عام ١٩٢٤م وأعلنت اعتماد هذا اليوم يوماً عالمياً للادخار، يتم الاحتفال به سنوياً، للترويج لنشر ثقافة الادخار لدى المجتمع، لما لهذا السلوك المالي من أثر إيجابي على الاقتصاد والمجتمع، وتتم فعاليات الاحتفال بالمشاركة مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني.

و تزامناً مع المناسبة العالمية تقدم البنوك المعنية بالادخار العديد من المبادرات التي تستهدف رفع الوعي المالي، وتعزيز ثقافة الادخار لدى المجتمع، وخاصة عملائها، بالإضافة إلى إطلاق حملات تركز على نشر مفهوم الادخار والتخطيط المالي للأفراد، لتحفيزهم على اتباع أساليب متنوعة تقود إلى تعظيم الفائدة من الصرف المالي اليومي، من خلال الوعي بالعوائد المترتبة على المصاريف والنفقات، بهدف تحقيق عوائد تسهم في سعادة الأشخاص و رفاهيتهم.

ومن هذا المنطلق تعمل بنوك الادخار، وفي إطار جهودها الرامية إلى تعزيز هذا السلوك، على دعم مختلف المؤسسات التعليمية والدينية والثقافية والرياضية والمهنية والنسائية للمشاركة في هذا اليوم، من أجل الاسهام في رفع معدل الادخار لدى المجتمع والأفراد.

ويتم الاحتفال باليوم العالمي للادخار كل عام في عدد من الدول غير التي يكون فيها هذا اليوم عطلة رسمية، بحيث تكون المصارف تعمل في ذلك اليوم حتى يتمكن الناس من تحويل مدخراتهم إلى حساباتهم، ويضعوا في اعتبارهم فكرة الادخار للجمهور العالمي، ومدى ملاءمته للاقتصاد والأفراد، كنوع من تنمية هذا السلوك عملياً في ذات المناسبة التي تعنى بنشر هذه الثقافة.

إن فكرة اليوم العالمي للادخار لم تولد من فراغ، وإنما كانت هناك بعض الأمثلة التي تحمل فكرة توفير المال من أجل الحصول على مستوى حياة أفضل وضمان مستقبل زاهر للاقتصاد، حيث احتفل العديد من الدول الأوربية باليوم العالمي للادخار قبل انطلاق الدعوة لتخصيص هذا التاريخ يوماً عالمياً للادخار، وبعد الحرب العالمية الثانية، واصل اليوم العالمي للادخار، وأصبح تقليداً حقيقياً في بعض البلدان، وفي الوقت الحاضر تركز البنوك التي تنظم يوم الادخار العالمي على البلدان النامية، حيث إن كثيراً من الناس يجهلون الأمور المصرفية، وتهدف الفعاليات التي تصاحب الاحتفال بهذا اليوم لتعزيز الثقافة المصرفية للمجتمع.

وتلعب مصارف الادخار دوراً حيوياً في تعزيز المدخرات في كثير من البلدان من خلال قيامها ببعض الحملات والمبادرات مثل العمل مع المنظمات غير الحكومية من أجل مضاعفة عدد حسابات الادخار كنوع من رفع معدل الادخر ونشر ثقافته.

إن اليوم العالمي للادخار هو حدث من أجل توعية العالم بأهمية الادخار، سواء بالنسبة للاقتصادات الحديثة أو للأفراد على حد سواء، فالتوفير من الأشياء المهمة في الاقتصاد العالم، فكل الفعاليات التي تنظم بهذه المناسبة السنوية تسهم في دعم الاقتصاد والتنمية المستدامة.

ففي اليوم العالمي للادخار تتخذ المؤسسات المشاركة أشكالاً مختلفة، منها نشر الملصقات، وإلقاء المحاضرات، وإعداد الكتيبات والمنشورات والمقالات الصحفية وبث الأفلام التعليمية والدعائية بالاضافة إلى الجانب الترفيهي دعماً للتوجه نحو زيادة الوعي والادخاري وتعزيز السلوك المالي.

وتنظم المؤسسات التعليمية دورات خاصة لتثقيف الأطفال حول فوائد «الادخار». ومنذ ما يقارب القرن من الزمان تقود بنوك الادخار في العالم بمساندة العديد من الكيانات الاجتماعية الناشطة، سنوياً يوماً للاهتمام بتعزيز فضيلة توفير المال، وتركز على أهمية تحقيق الاستقرار الذي يلعبه الادخار، في الحاضر والمستقبل للأفراد والمجتمعات.

الدرس الحادي عشر

الادخار في بنك البلاد

الدرس الحادي عشر :

منتجات الإدخار في بنك البلاد

يقدم بنك البلاد باقة متكاملة وحلول إدخارية متنوعة للعملاء تمنحهم راحة البال وتساعدهم في تحقيق أهدافهم بكل يسر وسهولة عبر منتجات متوافقة مع الأحكام وضوابط الهيئة الشرعية .

يمكن للعملاء الحصول على جميع المنتجات عبر زيارة أحد فروعنا المنتشرة في أنحاء المملكة (أكثر من ١٥٠ فرع) رجال وسيدات أو عبر التواصل بهاتف البلاد ٩٢٠٠٠١٠٠٢ أو عبر واتساب البلاد – قنوات التواصل الاجتماعي Bankalbilad@ (تويتر-فيسبوك-لينكدإن-انستقرام-سناب شات) على مدار الساعة.

حساب البلاد

حساب البلاد هو أفضل حساب لتحقيق هذا وأكثر، حيث يتيح بنك البلاد الحصول على حساب البلاد لادخار واستثمار المال (إما بالريال السعودي أو بالدولار الأمريكي) والحصول على عوائد شهرية مع التمتع بحرية إدارة الحساب والتصرف بالأموال (السحب والايداع – دفع الفواتير – الاطلاع على الحساب عبر القنوات الاليكترونية) في أي وقت.

حساب البلاد هو الحساب الأول من نوعه في السعودية بعوائد شهرية وحرية مُطلقة، ويمكنك الوصول إليه عبر بطاقة مدى للصرف الآلي أو عبر البلاد نت أو تطبيق البلاد إضافة إلى هاتف البلاد .

حساب الادخار

هو حساب ادخاري يمكّن هذا الحساب صاحبه من تنمية مدخراته ويعتبر حساب الادخار هو الملاذ الامن من أجل التخطيط للمستقبل وحياة امنه لك ولأبنائك .
ويعتمد حساب الادخار على مبدأ المضاربة المتوافق مع أحكام الشريعة

الاستثمار بالوكالة يقوم بنك البلاد بتقديم اتفاقية للعميل (رب المال/ الموكل) عن طريق موقع البنك الالكتروني ليكون بنك البلاد (الوكيل) وكيلاً للعميل بالاستثمار، بحيث يستثمر أموال العميل نيابة عنه مع مجموع أموال بنك البلاد وذلك بما يتوافق مع أحكام وتعاليم الشريعة الإسلامية .

بنك البلاد
Bank Albilad

مصرفية يرتاح لها البال

Banking with Peace of Mind

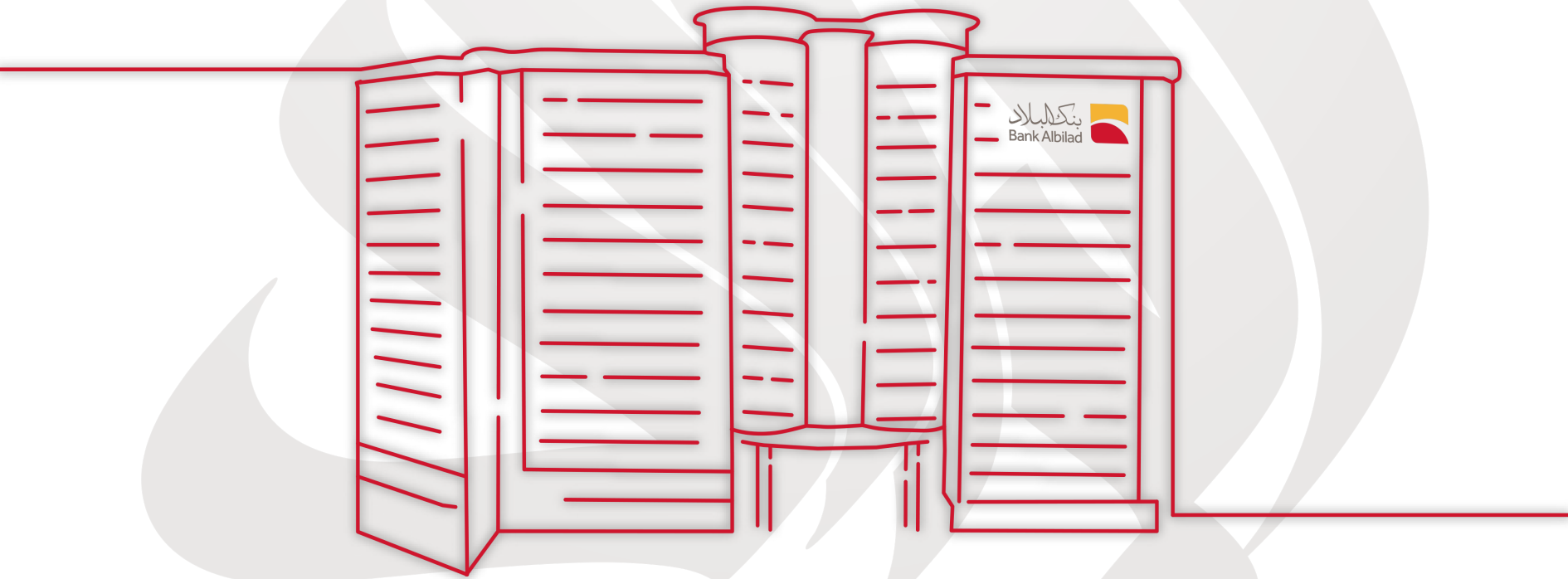

92 000 1002
bankalbilad.com

#منهج_الإدخار

بنك البلاد
Bank Albilad

المركز السعودي للمسؤولية الاجتماعية
Saudi Center CSR

الوعي المالي وثقافة الإدخار

أول منهج دراسي لاصفي يدرس في عدد من الجامعات
و المـــدارس للإســهـام في تـحـقـيـق رؤيــة 2030